بحث بعنوان

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري

مقدم إلى

كلية الحقوق - جامعة المنيا

قسم الاقتصاد والمالية العامة

إشراف

أ.د/ رابح رتيب بسطا

أستاذ ورئيس قسم المالية العامة

كلية الحقوق - جامعة بنى سويف

أ.د/ حسن سعد محمد عيسي سند

أستاذ القانون الدولي العام

عميد كلية الحقوق - جامعة المنيا

الباحثة/ رانيا جمال أحمد عبد الباقي

باحثة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة المنيا

المستخلص:

إن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية يتطلب تحليلاً شاملاً للتحديات التي واجهها الاقتصاد المصري، وتأثيرها على الاستقرار المالي والنقدي، إضافة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتخفيف الآثار السلبية وتوفير سبل الحماية الاقتصادية للمواطنين.

وأن ارتفاع أسعار الطاقة والنفط عالمياً نتيجة للصراع أثر بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج والنقل داخل مصر، مما أدى إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات محلياً. هذا بدوره تسبب في زيادة معدلات التضخم، وفرض ضغوطًا إضافية على ميزانية الدولة. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت تحويلات المصريين العاملين في الخارج نتيجة للتحديات الاقتصادية العالمية، مما أسهم في زيادة العجز في الحساب الجاري.

ولم تقتصر التداعيات على هذه الجوانب، بل امتدت لتشمل الاستثمارات الأجنبية في مصر، حيث دفعت حالة عدم اليقين الاقتصادي المستثمرين إلى تقليل أنشطتهم، مما شكل تحديا آخر أمام الحكومة المصرية التي تسعى لجذب المزيد من الاستثمارات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، بدأت الحكومة بتنفيذ حزمة من الإجراءات الاقتصادية، مثل تنويع مصادر استيراد السلع الأساسية، ودعم القطاعات الأكثر تأثرا، بالإضافة إلى تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات.

وفي ضوء هذه التطورات، بات من الضروري تقييم الآثار بعيدة المدى للحرب على الاقتصاد المصري، ومناقشة استراتيجيات الخروج من الأزمة، لضمان استمرار النمو والاستقرار في السنوات المقبلة.

في النهاية، تظهر تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري مدى التأثر العميق للاقتصاديات النامية بالأحداث العالمية، والحاجة إلى بناء أنظمة اقتصادية أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية. تبقى الأولوية لمصر في المرحلة المقبلة هي تحقيق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على معدلات نمو معقولة، مع محاولة تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، وضمان استمرار توافر السلع الأساسية بأسعار مناسبة.

الكلمات المفتاحية :

الاقتصاد المصري؛ القمح؛ الاستقرار المالي؛ العجز المالي؛ الازمات العالمية.

The repercussions of the Russian-Ukrainian war on the Egyptian economy

Research Summary:

The repercussions of the Russian-Ukrainian war require a comprehensive analysis of the challenges faced by the Egyptian economy, their impact on financial and monetary stability, in addition to the efforts made by the government to mitigate the negative effects and provide economic protection for citizens.

The rise in global energy and oil prices as a result of the conflict directly affected production and transportation costs within Egypt, leading to higher prices for many goods and services locally. This in turn caused inflation rates to increase and imposed additional pressures on the state budget. In addition, remittances from Egyptians working abroad decreased as a result of global economic challenges, which contributed to increasing the current account deficit.

The repercussions were not limited to these aspects, but extended to include foreign investments in Egypt, as the state of economic uncertainty prompted investors to reduce their activities, which posed another challenge to the Egyptian government, which seeks to attract more investments to achieve economic stability. In order to confront these challenges, the government began implementing a package of economic measures, such as diversifying sources of imports of basic commodities, supporting the most affected sectors, in addition to enhancing local production to reduce dependence on imports.

In light of these developments, it has become necessary to assess the long-term effects of the war on the Egyptian economy, and discuss strategies to exit the crisis, to ensure continued growth and stability in the coming years.

Ultimately, the repercussions of the Russian-Ukrainian war on the Egyptian economy show the deep impact of developing economies on global events, and the need to build more resilient economic systems that are more capable of facing external shocks. Egypt's priority in the next phase remains to achieve a balance between economic stability and maintaining reasonable growth rates, while trying to ease the burden on citizens, and ensuring the continued availability of basic commodities at reasonable prices.

Key words:

Egyptian economy, wheat, financial stability, fiscal deficit, global crises.

مقدمة:

الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فبراير ٢٠٢٢ أثرت بعمق على الاقتصاد العالمي، وألقت بظلالها على الاقتصادات النامية ومنها الاقتصاد المصري. شكلت هذه الحرب تحديا غير مسبوق، حيث أدت إلى اضطرابات في سلاسل التوريد وارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، وخاصة القمح والطاقة، وهما عنصران رئيسيان تعتمد عليهما مصر بشكل كبير.

مصر، التي تستورد أكثر من ٨٠٪ من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، وجدت نفسها في مواجهة أزمة غذائية، إذ أدى تعطل الإمدادات إلى ارتفاع حاد في الأسعار وزيادة الضغط على الموازنة العامة التي تتحمل تكلفة دعم الخبز المدعوم. كما أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا، مما تسبب في زيادة تكاليف استيراد الطاقة لمصر، الأمر الذي أثر سلبا على عجز الموازنة وزاد من حدة التضخم.

أمام هذه التحديات، كان على الحكومة المصرية اتخاذ إجراءات سريعة للتكيف مع الأزمة، من خلال دعم الإنتاج المحلي ومحاولة تقليل الاعتماد على الواردات، ولكن الآثار الاقتصادية كانت عميقة وشاملة. تزامن ذلك مع محاولات لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي للتخفيف من تداعيات ارتفاع تكاليف المعيشة على الأسر ذات الدخل المحدود.

لى جانب التأثير المباشر على أسعار الغذاء والطاقة، ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في خلق ضغوط إضافية على الاقتصاد المصري من خلال ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الجنيه المصري. ومع تصاعد التوترات العالمية، شهدت مصر تراجعا في تدفقات السياحة، خصوصا من روسيا وأوكرانيا، اللتين كانتا تمثلان جزءا كبيرا من قطاع السياحة في مصر. هذا التراجع أثّر على مصادر العملة الصعبة في ظل حاجة الاقتصاد المصري المتزايدة لهذه العائدات، خاصة مع زيادة الضغوط على احتياطيات النقد الأجنبي.

كما أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا إلى اضطرابات في الأسواق المالية العالمية، مما أثر على الاستثمارات الأجنبية في مصر وخلق بيئة اقتصادية غير مستقرة. ومع تزايد التحديات، لجأت الحكومة المصرية إلى تعزيز السياسات النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة في محاولة لكبح التضخم وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. لكن هذه الإجراءات، وإن كانت ضرورية، إلا أنها حملت في طياتها تكاليف إضافية على الشركات المحلية وزادت من تكلفة الاقتراض، مما أثّر على النمو الاقتصادي وفرص العمل.

في مواجهة هذه الأزمات المتشابكة، تحاول مصر إعادة توجيه سياساتها الاقتصادية لتخفيف التأثيرات السلبية، من خلال تعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ودعم التصنيع المحلي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة. ومع ذلك، فإن الحرب الروسية الأوكرانية تظل عاملاً غير متوقع ومؤثرا

على المدى الطويل، مما يفرض على مصر تحديات كبيرة في التعامل مع اقتصاد عالمي متقلب ومتأثر بالتوترات الجيوسياسية المستمرة.

أهمية البحث:

تتمثل الأهمية العلمية لدراسة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري في توفير فهم شامل لكيفية تأثير الأزمات الدولية على اقتصادات الدول النامية، وخصوصا تلك التي تعتمد بشكل كبير على الواردات في تلبية احتياجاتها الأساسية، مثل مصر. تساعد هذه الدراسة في تحليل التحديات التي واجهها الاقتصاد المصري نتيجة تعطل سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل القمح والنفط، مما أثّر بشكل مباشر على الأمن الغذائي واستقرار الأسعار محليا.

ومن خلال هذا البحث، يتم تسليط الضوء على أهمية تنويع مصادر الاستيراد وتقليل الاعتماد على شركاء تجاريين محددين، بما يعزز من قدرة الاقتصاد المصري على التكيف مع الأزمات العالمية. كما أن هذه الدراسة توفر إطارا علميا لفهم الروابط المعقدة بين الصراعات الجيوسياسية وتأثيرها على الأسواق المحلية، مما يسهم في تطوير نماذج اقتصادية جديدة تتناول الآثار غير المباشرة للنزاعات الدولية.

علاوة على ذلك، فإن هذه الدراسة تدعم صانعي القرار في تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة للتعامل مع التقلبات الخارجية، سواء من خلال تعديل سياسات الدعم الحكومي أو تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات. كما تسهم في تقديم توصيات لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي، وتحليل فعالية التدابير التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة هذه الأزمة، مثل رفع أسعار الفائدة ودعم القطاعات الأكثر تضررا.

وتكمن الأهمية العلمية أيضا في كونها توفر قاعدة معرفية لدراسات مستقبلية حول الأزمات الدولية وتأثيرها على اقتصادات الدول النامية، مما يساعد الباحثين على إجراء مقارنات مع تأثيرات أزمات سابقة أو متوقعة، ويسهم في تطوير استراتيجيات للتنبؤ بالتداعيات المحتملة للأزمات المستقبلية. إن الفهم العميق لهذه التداعيات يساهم في بناء اقتصادات أكثر مرونة واستدامة، قادرة على الصمود في مواجهة التغيرات العالمية المفاجئة.

باختصار، يعتبر هذا البحث أداة علمية مهمة لتوضيح الآثار المتعددة للأزمات الدولية على الاقتصاد المصري، ويساعد على وضع أسس علمية لحماية الاقتصاد من الصدمات المستقبلية، مع تقديم رؤى مبتكرة لتحسين القدرة على التكيف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهداف البحث:

١- تحليل تحليل الأثر الاقتصادي المباشر وغير المباشر على الاقتصاد المصري
٢- تقييم تأثير التغيرات في سلاسل التوريد:
٣- تحديد التداعيات على الأمن الغذائي:
٤- تحليل التغيرات في ميزان المدفوعات:
٥- دراسة تداعيات الحرب على الاستثمارات الأجنبية:
٦- اقتراح استراتيجيات بديلة للتكيف الاقتصادي:
٧- فهم الأثر على القطاع السياحي:
٨- تحديد الإجراءات الحكومية الفعالة:
٩- تقدير الأثر طويل الأجل.

منهج البحث:

بحث وصفي وتحليلي يهدف إلى وصف وتحليل التأثيرات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري من خلال جمع وتحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية ذات الصلة.

سيتم استخدام المنهج الكمي لتحليل البيانات الاقتصادية مثل معدلات النمو، معدلات التضخم، وأسعار الصرف.

توظيف المنهج النوعي لتحليل الآراء والاستراتيجيات من خلال الأدبيات السابقة والتقارير الدولية.

إشكالية البحث:

تتناول إشكاليات بحث تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري عدة جوانب معقدة. أولاً، تتمثل الإشكالية الأساسية في تأثير الصراع الجيوسياسي على الاستقرار الاقتصادي المصري، حيث يتطلب فهم كيف يمكن أن تؤثر الحروب والنزاعات الدولية على العلاقات التجارية والاستثمارية لمصر. من جهة أخرى، تبرز إشكالية الأمن الغذائي، حيث تعتمد مصر بشكل كبير على الواردات من السلع الأساسية، مثل القمح، ما يجعلها عرضة لتهديدات الأمن الغذائي في حالة انقطاع هذه الإمدادات.

بالإضافة إلى ذلك، هناك إشكالية تتعلق بتقلبات أسعار الطاقة، حيث يساهم ارتفاع أسعار النفط والغاز عالميا في زيادة تكاليف الإنتاج والنقل في مصر، مما يؤثر على الميزانية العامة والاستقرار المالي. تركز إشكالية أخرى على تأثير الحرب على مناخ الاستثمارات الأجنبية، وتبحث في كيفية تراجع تدفقات

الاستثمارات وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في ظل الأزمات.

من ناحية أخرى، تثير إشكالية التضخم والضغوط الاجتماعية تساؤلات حول كيفية تأثير ارتفاع أسعار السلع على مستويات المعيشة، وما هي السياسات التي يمكن أن تتبناها الحكومة للتخفيف من آثار ذلك على الفئات الضعيفة. كما تهتم إشكالية التأثير طويل الأجل على القطاعات الحيوية في الاقتصاد المصري، مثل الزراعة والصناعة والسياحة، بتقييم ما إذا كانت هذه القطاعات ستعاني من آثار سلبية مستدامة نتيجة للصراع.

في هذا السياق، تظهر إشكالية فعالية الاستجابة الحكومية، حيث يتم التساؤل عن مدى نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة في التخفيف من تداعيات الحرب، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين الاستقرار والتنمية. كما تبرز إشكالية تنويع الشركاء التجاريين كوسيلة لتعزيز مرونة الاقتصاد المصري، مما يطرح تساؤلات حول الاستراتيجيات الممكنة لتقليل الاعتماد على أسواق معينة.

وأخيرا، تتناول إشكالية السياسات النقدية كيف يمكن أن تتكيف هذه السياسات مع التقلبات العالمية، وتأثير ذلك على الاستقرار النقدي والمالي. من خلال تناول هذه الإشكاليات، يسعى البحث إلى تحليل تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية بشكل شامل، ويقدم رؤى ومقترحات لمواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في ظل الأزمات العالمية

خطة البحث:

سوف نستعرض في البحث كيف أن الحرب الروسية الأوكرانية أثرت على مختلف جوانب الاقتصاد المصري، مع التركيز على تأثيرها على القطاع الزراعي، قطاع السياحة، معدلات التضخم، وقطاعات محددة أخرى. سيتم تحليل كل من هذه التأثيرات لتقديم رؤية واضحة وشاملة للتحديات التي تواجهها مصر نتيجة للصراع المستمر. ولهذا عمدنا على تقسيم المبحث الى المطالب الاتية:

- **المطلب الأول: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على القطاع الزراعي المصري.**
- **المطلب الثاني: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع السياحة المصري.**
- **المطلب الثالث: تأثير الحرب على معدلات التضخم في مصر.**
- **المطلب الرابع: تأثير الحرب على قطاعات محددة في الاقتصاد المصري.**

المطلب الأول

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على القطاع الزراعي المصري

فيما يعلق بقطاع الزراعة، فالقطاع الزراعي في مصر، يواجه هذا القطاع العديد من التحديات الكبيرة، أبرزها الزيادة السكانية السريعة التي قدرت بحوالي ١٠٢.٨٧ مليون نسمة في عام ٢٠٢٢. هذه الزيادة المستمرة تتطلب توفير المزيد من الخدمات وتحسين استغلال الموارد لمواجهة المتطلبات المتزايدة للسكان، وخصوصا فيما يتعلق بالغذاء. هذا الضغط المستمر يؤثر بشكل كبير على الموارد المتاحة، بما في ذلك المياه، تواجه مصر تحديا كبيرا في إدارة مواردها المائية، حيث بلغ نصيب مصر من مياه نهر النيل حوالي ٥٥.٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٩-٢٠٢٠. قضية المياه تعتبر واحدة من أخطر الملفات التي تواجه البلاد، خاصة في ظل الخلاف القائم مع إثيوبيا حول تأثير سد النهضة على حصة مصر من مياه نهر النيل إلى جانب ذلك، تفرض التغيرات المناخية تهديدا عالميا متزايدا، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى انخفاض إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية. هذه التحديات تتطلب جهودا مكثفة للتخطيط المستدام وإدارة الموارد بفعالية لضمان تلبية احتياجات السكان والمحافظة على الاستقرار البيئي.[١]

يواجه قطاع الزراعة في مصر تحديات متعددة، منها محدودية استثمارات التنمية الزراعية، وارتفاع أسعار المواد الخام والمستلزمات الزراعية، وزيادة معدل التلوث البيئي بسبب المخلفات الزراعية، وارتفاع نسبة الفاقد في المنتجات الزراعية، ونقص المعلومات والدراسات السوقية للأسواق التصديرية. لذا، وضعت مصر استراتيجية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تهدف إلى تحسين الوضع في هذا القطاع،تشمل الأهداف المحددة في هذه الاستراتيجية التوجه نحو التوسع الزراعي الأفقي والرأسي، وترشيد استخدام موارد المياه، وحماية الأراضي الزراعية من التعديات، وتطوير التكنولوجيا الزراعية، والتسويق الإلكتروني للمنتجات الزراعية، وتحسين مناخ الاستثمار الزراعي، وتشجيع التعاون الزراعي الإقليمي،تهدف هذه الجهود إلى تحسين إنتاجية الزراعة، ورفع جودة المنتجات الزراعية، وتوفير فرص عمل جديدة في القطاع، وتعزيز الاقتصاد المصري بشكل عام[٢]

وبالتركيز على محصول القمح تحديدا لمعرفه مدى تأثر مصر بالحرب الروسية الاوكرانية في هذا الصداد ،حيث تعد مصر من اكثر الدول المستوردة لهذا المحصول و بشكل خاص من روسيا واوكرانيا

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء "مصر في ارقام" الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء٢٠٢٢،صفحات متفرقة

(٢) وزارة التخطيط والتنمية الأقتصادية، "استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠" وزارة التخطيط والتنمية الأقتصادية ، ص ٢٤-٤١

ويعد محصول القمح من المحاصيل الاستراتيجية المهمة وخاصه انه يدخل في انتاج الكثير من المنتجات مثل الخبز الذي يمثل منتجا اساسيا في غذاء المصريين لا غنى عنه ،وتم تناول عدد من المؤشرات التي تعكس الوضع الانتاجي والاستهلاكي للقمح في مصر وتم اختيار عام ٢٠١٤ كبداية لفتره التحليل نظرا لان الفترة منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣ قد شهدت العديد من الاضطرابات الامنية والسياسية وبالتالي تم اختيار عام ٢٠٢٤ لانها تمثل بداية مرحله سياسيه جديده تشهد استقرارا سياسيا وامنيا وتم الاعتماد على احدث البيانات المتاحة وبالتالي قد تتوقف بيانات بعض المؤشرات لعام ٢٠٢٠ واخرى لعام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ وهذا بهدف الوصول بشكل دقيق لموقف مصر الإنتاجي من القمح ومدى تأثرة بالصراع الروسي الاوكراني[١].

ولهذا قمنا بتقسيم المطلب الى الفروع الاتية:

- **الفرع الأول: المساحة المزروعة وحجم الإنتاج.**
- **الفرع الثاني: تطور حجم الاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من القمح.**
- **الفرع الثالث: تطور حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي من القمح.**
- **الفرع الرابع: تطور حجم الواردات من الخارج وخاصة من روسيا وأوكرانيا.**
- **الفرع الخامس: سياسات تنمية القطاع الزراعي في ضوء التجارب الدولية كألية للحد من الازمات الغذائية.**

(١) غادة رياض عمارة : تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري "محصول القمح نموذجا"، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٥٩،العدد٣، سبتمبر٢٠٢٢،ص٧٧؛ د/محمد جابر عبد الحميد البلتاجي: تأثير الازمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم في مصر" دراسة تحليلية وتطبيقية"، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ص ١٠٧٢

الفرع الأول

المساحة المزروعة وحجم الإنتاج

بلغ متوسط حجم المساحة المزروعة من القمح خلال الفتره ٢٠١٤- ٢٠٢٠ نحو ٣.٢٦ مليون فدان (جدول رقم ١) كما قدر حجم الانتاج الثانوي في بداية الفترة بنحو ٩.٣ مليون طن ليرتفع بشكل طفيف للغاية خلال عام ٢٠١٥ ليصل لنحو ٩.٦ مليون طن ثم انخفض بشكل تدريجي خلال عامي ٢٠١٧و ٢٠١٨ ثم عاود الارتفاع ليتقارب بشكل كبير بحجم الانتاج المحقق عام ٢٠١٤ –اي في بداية الفترة –حيث قدر الانتاج الثانوي بنحو ٩.١ مليون طن عام ٢٠٢٠ اي يمكن القول بان حجم الانتاج قد تذبذب بشكل طفيف ومحدود ما بين الارتفاع والانخفاض ولكن في متوسط الفترة بلغ حجم الانتاج المحلي ما يقرب من ٩ مليون طن ومن التوقع ان يظل حجم الانتاج نحو ٩ ملايين طن عام ٢٠٢١ /٢٠٢٢ ومن المتوقع ان يرتفع الى نحو ٩.٨ خلال عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ في حاله توسع الدولة في انتاج هذا المحصول تجنبا للاثار السلبية للحرب الروسية الأوكرانية على السوق العالمي ولتامين احتياجاتها المتزايدة من هذا المحصول(١)

جدول رقم (١) تطور حجم انتاج محصول القمح خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠)

السنوات	المساحة المزروعة (مليون فدان)	حجم الإنتاج المحلى (مليون طن)
٢٠١٤	٣,٣٩٣	٩,٢٨٠
٢٠١٥	٣,٤٦٩	٩,٦٠٨
٢٠١٦	٣,٣٥٣	٩,٣٥
٢٠١٧	٢,٩٢٢	٨,٤٢
٢٠١٨	٣,١٥٧	٨,٣٤٩
٢٠١٩	٣,١٣٥	٨,٥٦
٢٠٢٠	٣,٤٠٣	٩,١٠٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد متفرقة.

(١) غادة رياض عمارة : تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري "محصول القمح نموذجا"، مرجع سابق، ص٧٧ –٧٨.

الفرع الثاني

تطور حجم الاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من القمح

تزايد حجم الاستهلاك المحلي من محصول القمح نحو ١٨ مليون طن عام ٢٠١٤ ليصل نحو ٢٤.٤ مليون طن عام ٢٠١٧ و ٢٢ مليون طن عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع ان يقدر بنحو ٢١ مليون طن عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ وما يفوق بكثير حجم الانتاج المحلي[(١)] كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من القمح ليصل لنحو ١٦٤ كجم/ سنه عام ٢٠١٧ مقارنه بنحو ١٣٣.٦ كجم/ سنه عام ٢٠١٤ الا انه انخفض مره اخرى ليصل الى نحو ١٥٦.١ كجم / سنه عام ٢٠٢٠ ولكن لا يزال اعلى من المسجل في بداية الفترة عام ٢٠١٤ مما يعكس التزايد المستمر من استهلاك هذا المحصول سواء على مستوى الدولة او الفرد (جدول ٢٥)

جدول رقم (٢) تطور حجم الاستهلاك الكلي من القمح على مدار الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠)

السنوات	حجم الاستهلاك السنوى (ألف طن)	متوسط نصيب الفرد من القمح (كجم /سنة)
٢٠١٤	١٧٨٢٥	١٣٣,٦
٢٠١٥	١٩٥٦٣	١٤١,١
٢٠١٦	١٩٥٩٢	١٣٧,٨
٢٠١٧	٢٤٣٧٤	١٦٣,٩
٢٠١٨	٢٣٥٤٩	١٥٥,٢
٢٠١٩	٢١٢٥١	١٥٣,٣
٢٠٢٠	٢٢٠٠٦	١٥٦,١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره.

(1) Wally. A.& O. Olutayo.” Import Challenges and High Prices Reduces Egypt’s Wheat and Corn Imports, Untied States Department of Agriculture – Foreign Agricultural Service, (2022), p.g10

الفرع الثالث

تطور حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي من القمح

تزايدت الفجوة الغذائية من ٨.٥ مليون طن في عام ٢٠١٤ إلى نحو ١٦ مليون طن في عام ٢٠١٧، ثم انخفضت لتصل إلى نحو ١٣ مليون طن في عام ٢٠٢٠. هذه الفجوة تعكس تزايد الاستهلاك الكلي بشكل مستمر مقارنة بحجم الإنتاج المحلي من القمح، إذ زادت الفجوة بنسبة ٥١٪ بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٠. ومن المتوقع استمرار هذه الفجوة خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ إذا استمر النمط الاستهلاكي المتزايد عن حجم الإنتاج المحلي،البحث عن بدائل استيرادية أخرى بخلاف روسيا وأوكرانيا قد يؤثر على المعروض الكلي من القمح في السوق المحلي، إلا إذا استطاعت الدولة أن تجد بديلاً سريعاً لحماية السوق المحلي من أي اضطرابات نتيجة نقص المحصول. انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من ٥٢.١٪ في عام ٢٠١٤ إلى نحو ٣٤.٥٪ في عام ٢٠١٧، ثم ارتفعت مجدداً لتصل إلى نحو ٤١.٤٪ في عام ٢٠٢٠، وهي السنة التي شهدت ارتفاع الإنتاج مرة أخرى، كما هو موضح سابقاً. ومع ذلك، لم تصل نسبة الاكتفاء الذاتي إلى المستوى المحقق في بداية الفترة. بشكل عام، يمكن القول إن نسبة الاكتفاء الذاتي قد انخفضت بنحو ٢٠.٥٪ بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٠ نتيجة لتزايد معدلات الاستهلاك بشكل مستمر مقابل الزيادة المحدودة في الإنتاج سنوياً[١]

جدول رقم (٣) تطور حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي من القمح على مدار الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠)

السنوات	حجم الفجوة الغذائية من القمح (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي٪
٢٠١٤	٨٥٤٥	٥٢,١
٢٠١٥	٩٩٥٥	٤٩,١
٢٠١٦	١٠٢٤٧	٤٧,٧
٢٠١٧	١٥٩٥٣	٣٤,٥
٢٠١٨	١٥٢٠٠	٣٥,٥
٢٠١٩	١٢٦٩٢	٤٠,٣
٢٠٢٠	١٢٩٠٤	٤١,٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره.

(١) غادة رياض عمارة: مرجع سابق ،ص٧٩

الفرع الرابع

تطور حجم الواردات من الخارج وخاصة من روسيا وأوكرانيا

شهدت الفترة محل الدراسة ارتفاعا لحجم الواردات مما يقرب من ٨ ملايين طن عام ٢٠١٤ لتصل نحو ١٣ مليون طن عام ٢٠٢٠ واذا تمت مقارنه بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٠ سنجد زياده في حجم الوردات من القمح بنسبه تقدر بنحو ٥٩٪ جدول رقم (٢٧) كما قدرت نسبه الاعتماد علي الخارج في تلبية الاستهلاك المحلي من القمح نحو ٤٥.٤ %عام ٢٠١٤ وظلت النسبة في الارتفاع لتقدر عام ٢٠٢٠ ملاح و ٥٩٪ وهي نسبه مرتفعة للغاية فهذا الاعتماد الخارجي يجعل مصر في مرمى نيران التغيرات والاحداث العالمية المتلاحقة، وتجعلها شديده التأثر واكثر عرضه لحدوث ازمات ليس لأسباب داخليه فحسب ولكن لتأثرها بالأوضاع الخارجية وخاصه للدول التي يتم الاستيراد منها[١]

جدول رقم (٤) تطور حجم الواردات القمحية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠

السنوات	حجم الواردات من القمح (مليون طن)	نسبة الاعتماد على الخارج ٪
٢٠١٤	٨,١٠	٤٥,٥
٢٠١٥	٩,٤١	٤٨,١
٢٠١٦	١٠,٨٢	٥٥,٢
٢٠١٧	١٢,٠٣	٤٩,٣
٢٠١٨	١٤,٨٩	٦٣,٢
٢٠١٩	١٢,٥	٥٨,٨
٢٠٢٠	١٢,٨٩	٥٨,٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره.

تستورد مصر احتياجاتها من القمح من دول متعددة، منها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، روسيا، أوكرانيا، أستراليا، رومانيا، والأرجنتين. بالتركيز على روسيا وأوكرانيا، بلغ حجم الواردات من روسيا نحو ٤٠٥٧.٠٢ ألف طن في عام ٢٠١٤، ما يمثل حوالي ٥٠٪ من إجمالي الواردات المصرية من القمح. ارتفعت الواردات من روسيا إلى ٥٧٤٣.٩٥ ألف طن في عام ٢٠١٩ و٥٤٦٠.٥١ ألف طن في عام

(١) غادة رياض عمارة: مرجع سابق ،ص٨٠

٢٠٢٠، ما يمثل ٤٦٪ و٤٢٪ من إجمالي الواردات القمحية في هذين العامين على التوالي،بالنسبة لأوكرانيا، بلغ حجم الواردات القمحية نحو ٢٨٤٣.٠٦ ألف طن في عام ٢٠١٤، وانخفض إلى ١٧٦٧.٥٦٣ ألف طن في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، ارتفع مرة أخرى إلى نحو ٢٣١٧.٥٣ ألف طن في عام ٢٠٢٠. ورغم هذا الارتفاع، لا يزال هذا الرقم أقل من حجم الواردات في بداية الفترة. بذلك، بلغت نسبة الواردات القمحية من أوكرانيا لإجمالي الواردات المصرية من القمح حوالي ٣٥٪ في عام ٢٠١٤، مقارنة بنحو ١٤.١٪ و١٨٪ في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي(١).

من المتوقع أن تتوجه الدول المستوردة للقمح، بما في ذلك مصر، للبحث عن أسواق بديلة لأوكرانيا نظرا لتدمير البنية التحتية وإغلاق الموانئ بسبب الحرب، مما يجعل تصدير المنتجات أمرا صعبا. حتى في حال انتهاء الحرب هذا العام، ستحتاج أوكرانيا لوقت طويل لإعادة إعمار بنيتها التحتية واستعادة مكانتها كدولة مصدرة في السوق العالمي للحبوب. على النقيض، لم تتأثر صادرات روسيا من القمح، حيث بلغت نسبة الواردات القمحية من روسيا نحو ٦٠٪ من متوسط الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٠)، مقارنة بنسبة ٢٢.٣٪ للواردات من أوكرانيا. وبالتالي، شكلت واردات القمح من الدولتين نحو ٨٢٪ من إجمالي الواردات المصرية في هذه الفترة. خلال عام ٢٠٢١، بلغت نسبة الواردات القمحية من الدولتين حوالي ٧٧٪ من إجمالي الواردات، ولكن انخفض حجم الواردات المصرية من القمح إلى ٣.٣ مليون طن في الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٢٢، مقارنة بنحو ٤.٣٥ مليون طن في الفترة نفسها من عام ٢٠٢١. يعود هذا الانخفاض إلى تأثير الحرب على حجم المعروض العالمي من القمح وارتفاع أسعاره، مما يضيف أعباء مالية إضافية على الحكومة المصرية لتوفير احتياجات المواطنين من هذا المحصول(٢).

ويتضح مما سبق أن مصر تعتمد بشكل كبير على روسيا في استيراد القمح مقارنة بأوكرانيا، مما يعزز الرؤية بأن الحرب قد تؤثر بشكل طفيف إذا تمكنت مصر من العثور على أسواق بديلة لتعويض الواردات الأوكرانية. ومع ذلك، تظل روسيا ملاذاً غير آمن وغير مستقر للاعتماد عليها في استيراد جزء كبير من احتياجات مصر من القمح، إذ قد تستغل روسيا صادراتها لأغراض سياسية، مثل الضغط على الدول لاتخاذ إجراءات معينة ضد أوكرانيا أو اشتراط التصدير بالروبل الروسي،حتى إذا افترضنا أن روسيا لن تستخدم سلاح القمح ضد مصر وستستمر في تزويدها بالقمح، يظل التساؤل قائما: هل يمكن أن تستخدم روسيا هذا السلاح في الفترات القادمة، خاصة إذا تصاعد النزاع الروسي-الأوكراني؟ في كل الأحوال، تشكك

(1) https://www.fao.org/faostat/en/#data/TM/visualize

(2) Wally. A.& O. Olutayo. "Decline in Ukraine Wheat Imports Drives Egypt to Diversify its Suppliers", Untied States Department of Agriculture – Foreign Agricultural Service, (2022), pp.1-6.

الحرب في الاعتماد على الدولتين المتصارعتين بشكل مستقر ومستمر في توفير احتياجات مصر من القمح. بالإضافة إلى ذلك، قد تتجه الدول المصدرة نحو تقليل حجم صادراتها القمحية خوفاً من تداعيات الحرب،من هنا، يتضح أن سلاح الغذاء هو أحد أقوى الأسلحة التي قد تستخدمها الدول لخدمة مصالحها في هذه الحالة السياسية والعسكرية. لذا، من الضروري أن تؤمن الدول احتياجاتها من الغذاء من خلال خطط تنفيذية توازن بين الموارد المالية والطبيعية المتاحة وأهمية هذه السلع وضرورياتها للمواطنين. عدم توافر هذه السلع يمكن أن يهدد الاستقرار السياسي، وهو ما يسعى إليه الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز الأمن الغذائي والقضاء على سوء التغذية بكافة أشكالها، مما يعزز قدرة الدول على سد احتياجات السكان من الغذاء. هذا يعد نقطة قوة يجب أن تسعى لها الدول، خاصة فيما يتعلق بالسلع الاستراتيجية، لأنها تعزز من قوتها الخارجية وتؤمنها ضد الصدمات والأزمات العالمية. وقد اتخذت مصر خطوات مهمة لتأمين احتياجاتها من القمح خلال أزمة الحرب الروسية–الأوكرانية، والتي سيتم تناولها في المحور التالي[١].

(١) غادة رياض عمارة: مرجع سابق ،ص٨٠

الفرع الخامس

سياسات تنمية القطاع الزراعي في ضوء التجارب الدولية

كآلية للحد من الأزمات الغذائية

افرزت الازمه مجالا جديدا وجديا في اعاده النظر مره اخرى الى اهميه دور قطاع الزراعة فهو ذلك القطاع الذي يحقق الحماية والقوى الحقيقية لدى الدول بقدرته على توفير الغذاء للمواطنين دون الاعتماد على الدول الاخرى وخاصه اذا كانت تمتلك الامكانيات المادية والموارد الطبيعية التي تمكنها من ذلك، ولزياده مساهمه هذا القطاع في الانتاج وتشغيله واستيعاده دوره المهم في توفير الغذاء ليمثل احد عناصر القوه لدى الدولة، وحتى اذا لم تمتلك الامكانيات اللازمة لذلك فلابد ان تكون لديها رؤيه متطورة في مجال مواجهه الازمات والكوارث وخاصه ان الامر لا يتوقف فقط عند الصراع الروس الاوكراني بل لا تزال التغيرات المناخية تفرض تحديا اخر لابد من واجهته ويمكن طرح عده سياسات في هذا الشأن وفي ضوء تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية كالتالي[١]:

١. سياسيات على مستوي القطاع الزراعي بصفة عامة

شهد قطاع الزراعة في مصر زيادة في حجم الاستثمارات الموجهة إليه، حيث بلغت نسبة الاستثمارات لهذا القطاع نحو ٥.٨٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية، ليساهم بحوالي ١٢.١٪ في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠.[٢] لذا، من الضروري تحفيز الاستثمار في هذا القطاع، وخاصة الاستثمارات الخاصة. يمكن تحقيق ذلك من خلال منح القروض الميسرة للتوسع في استصلاح الأراضي، خصوصاً إذا كان الهدف هو إنتاج المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح. من المتوقع أن تسهم المشروعات القومية التي بدأت الدولة تنفيذها في قطاع الزراعة في جذب الأنظار وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع[٣]

تعديل الأنماط الاستهلاكية للأفراد في المجتمع المصري والحد من إهدار الغذاء يعدان من الأمور الهامة. على سبيل المثال، أصدرت فرنسا قانونا في عام ٢٠١٦ يستهدف منع هدر الطعام، حيث تم منع المتاجر الكبرى من التخلص من المواد الغذائية الصالحة للاستخدام. بالإضافة إلى ذلك، أُلزمت المتاجر

---

(١) غادة رياض عمارة: مرجع سابق ،ص ٨٤.

(٢) المركز المصري للدراسات الاقتصادية ،" كتيب الإحصاءات الاقتصادية –جمهورية مصر العربية" المركز المصري للدراسات الاقتصادية،٢٠٢١،ص٢٨-٢٩

(٣) غادة رياض عمارة: مرجع سابق ،ص٨٥

الكبرى التي تزيد مساحتها عن ٤٠٠ متر مربع بتوقيع عقود تبرعات مع الجمعيات الأهلية، وإلا ستواجه عقوبات مالية. تقوم الجمعيات وبنوك الطعام بتوزيع الطعام على المحتاجين، وقد أدى قانون منع إهدار الغذاء إلى زيادة كمية ونوعية الطعام المتبرع به للجمعيات. يمكن لمصر الاستفادة من هذه التجربة لتقليل هدر الغذاء(١).

التوسع في مجال التجارة الإلكترونية يعد خطوة مهمة لدعم صغار المزارعين وتمكينهم من الوصول إلى أسواق متعددة. قامت الصين بتنفيذ مشروع وطني للتنمية الريفية بدأ في عام ٢٠١٣، حيث اتخذت الحكومة الصينية عدة تدابير في هذا الصدد، مثل تقديم دورات تدريبية للمزارعين حول التجارة الإلكترونية وتعريفهم بكيفية الاستفادة منها على مستوى القرى. كما سعت الحكومة إلى ربط صغار المزارعين بالأسواق لتعزيز الإنتاج وتطويره بوسائل جديدة، بالإضافة إلى المساهمة في الحد من الفقر. يمكن لمصر الاستفادة من هذا النموذج لدعم صغار المزارعين وتحسين قدرتهم على الوصول إلى الأسواق(٢)

التويع في الحملات الاعلانية والميدانية للتوعية بسبل الحد من اهدار الغذاء على كل المستويات سواء تجار او مزارعين او مستهلكين وتختلف بالطبع نوع الحملة وفقا للفئه المستهدفة الا ان جميعها يعمل في إطار الحد من اهدار الغذاء

–تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء وخاصه خلال الازمات من خلال الاستفادة من التجربة الصينية والتي أنشأت نظامين لحفظ الاغذية Food Reserve Systemsاحداهما مركزي Central Grain Reserveلمواجهه احتياجات المستهلكين من الحبوب في حالات الطوارئ والحروب ويكفي لمده عام والاخر محلي Local Grain Reserve لمواجهه التقلبات وحالات الطوارئ في الاسواق المحلية وخاصه فيما يتعلق بالأسعار او الكميه المتاحة من الحبوب اي بهدف استقرار الاسعار بالأسواق وتوفير الحبوب بصفه مستمر مما يجعل الصين اكثر قدره على توفير احتياجات سكانها حتى في حالات الطوارئ والازمات(٣)

التوجه نحو الزراعة الذكية: يشير مفهوم الزراعة الذكية مناخياً إلى "النهج الذي يساعد على توجيه الإجراءات اللازمة لتحويل وإعادة توجيه النظم الزراعية لدعم التنمية بصورة فعالة وضمان الأمن الغذائي

---

(1)Mazloum, Alaam et.al, "Addressing Food Insecurity in Egypt: Toward Sustaining Food
Access for All", AUC Knowledge Foundation, American University in Cairo, 2021, pp17-18.

(٢) غادة رياض عمارة: مرجع سابق ،ص٨٥

(3) Lu, Yujiam, et.al, "Experiences and Lessons from Agri- Food System Transformation for Sustainable Food Security: A Review of China Practices", MDPI, Basel, Switerland,2022, pp.5-9.

في ظل تغيرات المناخ". هذا النهج يستهدف تحقيق الأمن الغذائي مع مواجهة التغيرات المناخية في الوقت ذاته للزراعة الذكية عدة أهداف منها:

- زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل مستدام
- اتباع السياسات اللازمة للتكيف مع تغير المناخ وزيادة القدرة على الصمود
- خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

من المهم دراسة هذا الأمر بدقة لتحديد كيفية الاستفادة منه، ليس فقط لزيادة الإنتاجية، ولكن لمواجهة التغيرات المناخية التي تهدد البشرية والأمن الغذائي من خلال تأثيرها على إنتاج المحاصيل، من الضروري اتخاذ خطوات جادة نحو دراسة كيفية تطبيق الزراعة الذكية في مصر، وهذا يتطلب جهدا من المراكز البحثية للتعرف على متطلبات هذا التحول والمعوقات التي تواجهه والعمل على إيجاد حلول لها. بهذه الطريقة، نسعى لتحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء التام على الجوع وضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة. كما يشمل ذلك تنفيذ ممارسات زراعية قوية تزيد من الإنتاجية وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ ومواجهة الكوارث مثل الجفاف والفيضانات، وتحسين نوعية الأراضي والتربة بحلول عام ٢٠٣٠، وبذلك نعمل على تأمين احتياجات السكان من الغذاء وحماية البيئة من التلوث في الوقت نفسه[١]

٢. سياسات لتحسين إنتاج القمح في مصر

يمكن اضافه بعض المقترحات علاوة عن الخطوات الجادة التي اتخذتها الدولة للتخفيف من حده ازمه الحرب الروسية الاوكرانية وتأثيراتها المحتملة على محصول القمح وهي كالاتي :

الاستمرار في تشجيع البحوث العلمية والدراسات الفنية المتعلقة بمحصول القمح وخاصه التي تتعلق بأصناف جديده من هذا المحصول ولا سيما إذا كانت موفره لاستهلاك المياه

استمرار التوسع في الرقعة المزروعة بالحبوب وخاصه القمح وذلك في ظل الخطوات الجادة التي اتخذتها الدولة بالتوسع الافقي من خلال مشروعات مثل مشروع المليون ونصف المليون فدان ومشروع الدلتا الجديدة وغيرها من المشروعات التي تستهدف تنميه القطاع الزراعي

تنوع الاسواق التي يتم الاستيراد منها وخاصه السلع الاستراتيجية مثل القمح حتى لا نكون أكثر عرضه لتذبذبات اسواق الدول المصدرة ولتأمين احتياجات المواطنين بصفه مستمرة من الغذاء

العناية بإنتاج وتوزيع التقاوي عالية الإنتاجية على المزارعين مع توفير كل الامكانيات اللازمة التي

(١) سرحان احمد سليمان :الزراعة الذكية مناخيا في مواجهه تأثير التغير المناخي على الامن الغذائي المصري ،الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ،المجلة المصرية الاقتصاد الزراعي ،المجلد ٢٩ ،العدد الرابع ،٢٠١٩، ص١٩.

تساعد هؤلاء المزارعين على تحسين ممارسات الانتاجية والعناية بالمحصول من البداية وحتى الحصاد

تفعيل دور الارشاد الزراعي لتوعيه المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية لزيادة الكفاء الانتاجية كما يقع على عاتق المرشدين الزراعيين توعيه وتدريب المزارعين على كيفية التعامل مع الاصناف الجديدة من القمح خاصه في كل ما يتعلق بخدمه المحصول لضمان تعظيم الاستفادة منها[١]

تقليل نسبه الفاقد من القمح المنتج والمستورد خلال عمليات الحصاد والنقل والتخزين[٢]

(١) غادة رياض عمارة: مرجع سابق ،ص٨٧

(٢) حنان عبد المجيد محمود :"دراسة اقتصاديه تحليليه للوضع الراهن ومستقبل الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر ،المجلة المصرية للبحوث الزراعية ،العدد ٩٢ ،المجلد ٢ ،٢٠١٤، ص ٧٩٨ – ٧٩٩.

المطلب الثاني

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع السياحة المصري

تأثر قطاع السياحة في مصر بشكل كبير بالأحداث السياسية والأمنية العالمية، بما في ذلك الحرب الروسية الأوكرانية. تستقبل مصر عددا كبيرا من السياح الروس، وقد يؤثر النزاع الحالي على عدد هؤلاء السياح، مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات السياحية في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر الحرب على الاقتصاد العالمي وتتسبب في تقلبات أسعار النفط والطاقة، مما يؤثر على قطاع النقل الجوي في مصر ويزيد من تكاليف الطيران وأسعار التذاكر. كما قد يؤدي النزاع إلى تقليل عدد الرحلات الجوية بين مصر وبعض الدول الأخرى المتأثرة بالنزاع، مما يقلل من عدد السياح الوافدين إلى مصر

تزيد الحرب الروسية الأوكرانية من حالة عدم الاستقرار في المنطقة، وتؤدي إلى توترات في العلاقات الدولية، مما يؤثر على الاستثمارات في البلاد ويزيد من التحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري. لذا، من المهم أن تعمل الحكومة المصرية على تنويع مصادر الإيرادات الاقتصادية، وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة لتعزيز البيئة الاستثمارية ودعم النمو الاقتصادي

بلا شك، تأثر الاقتصاد المصري بشدة بالحرب الروسية الأوكرانية، وكان قطاع السياحة من أكثر القطاعات تأثرا بالأوضاع الخارجية. تعتبر الدول الأوروبية السوق الرئيسية للسياحة الوافدة إلى مصر، خاصة إيطاليا وألمانيا وروسيا، حيث تمثل السياحة الوافدة من دول النزاع نحو ٣١٪ من إجمالي السياحة الوافدة إلى مصر. وعلاوة على ذلك، كان هناك عدد من المصريين المقيمين في أوكرانيا، بما في ذلك الطلاب الذين يدرسون في الجامعات، مما دفع الحكومة المصرية إلى بذل جهود كبيرة لتسهيل عودتهم وتوفير الدعم اللازم لهم بعد عودتهم إلى مصر[١]

ولهذا قمنا بتقسيم المطلب الى الفروع الاتية:

- **الفرع الأول: حجم تأثير الازمة الروسية الأوكرانية على قطاع السياحة في مصر.**
- **الفرع الثاني: الجهود المبذولة من الحكومة المصرية لمواجهة اثار الازمة على قطاع السياحة.**

---

(١) د/محمد جابر عبد الحميد البلتاجي: تأثير الازمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم في مصر" دراسة تحليلية وتطبيقية"، مجلة القانون (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ص ١٠٧٣

الفرع الأول

حجم تأثير الازمة الروسية الأوكرانية على قطاع السياحة في مصر

تعتبر إيرادات السياحة مصدراً حيوياً للنقد الأجنبي في الاقتصاد المصري. ففي عام ٢٠١٩، حقق قطاع السفر والسياحة إيرادات بلغت ٣٢ مليار دولار أمريكي، بما يمثل ٨.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠ تسببت في انخفاض حاد لهذه الإيرادات بنسبة ٥٥٪، لتصل إلى ١٤.٥ مليار دولار، ما يعادل ٣.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إلى جانب ذلك، ساهم قطاع السفر والسياحة في عام ٢٠١٩ بتوفير نحو ٢.٤ مليون وظيفة، أي ما نسبته ٩.٢٪ من إجمالي الوظائف في مصر[١].

شكل رقم (١) عدد السياح بالمليون وإيرادات السياحة بالمليار دولار في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢١)

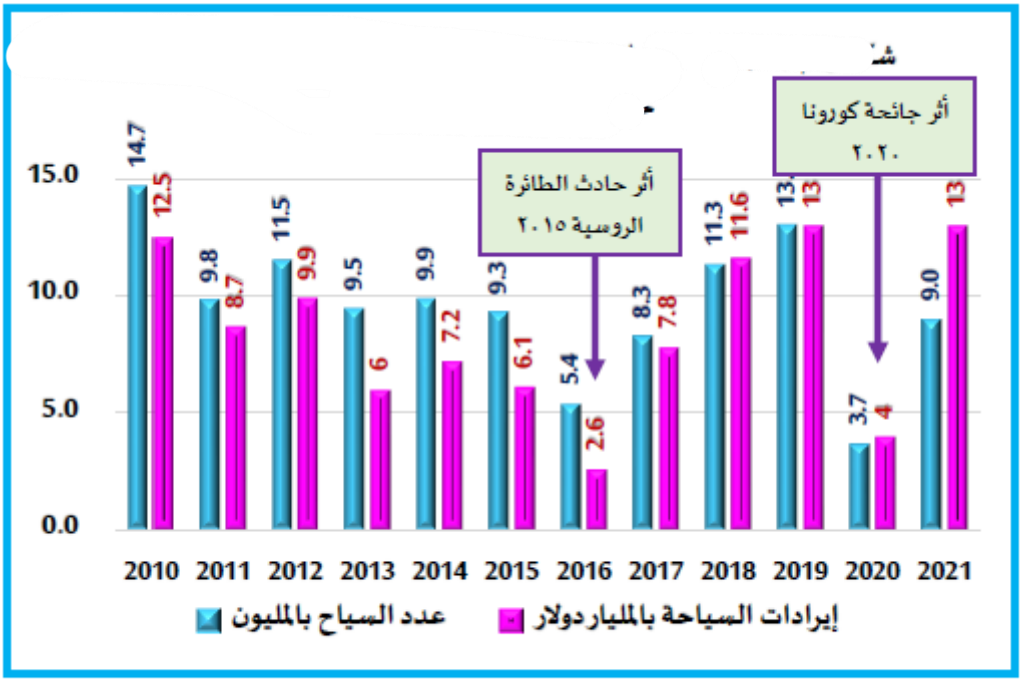

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، البنك المركزي المصري، ووزارة السياحة.

بلغ عدد السياح الوافدين إلى مصر ذروته في عام ٢٠١٠، حيث وصل إلى ١٤.٧ مليون سائح،

(١) د/ عيد رشاد عبد القادر: الآثار المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، تاريخ النشر ٢٠٢٢/٧/٢٧،ص٦٦٩

وحققت إيرادات السياحة في ذلك العام ١٢.٥ مليار دولار. ومع بداية عام ٢٠١١، شهدت إيرادات السياحة تقلبات كبيرة بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية. كما أن حادث سقوط الطائرة الروسية في سيناء في أكتوبر ٢٠١٥ أثر بشكل كبير على القطاع، مما أدى إلى انخفاض عدد السياح إلى ٥.٤ مليون سائح في عام ٢٠١٦، وتراجعت إيرادات السياحة إلى أدنى مستوى لها لتصل إلى ٢.٦ مليار دولار(١).

بدأت السياحة في مصر بالتعافي مجددا منذ عام ٢٠١٧، حيث بلغت إيرادات القطاع ١٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، تسبب تفشي جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠ في انخفاض كبير في إيرادات السياحة، التي تراجعت إلى ٤ مليارات دولار. في عام ٢٠٢١، شهدت السياحة انتعاشا ملحوظا، حيث عادت إلى مستويات ما قبل الجائحة، خاصة بعد استئناف حركة السياحة الروسية. ومع ذلك، جاءت الأزمة الروسية الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ لتؤثر بشكل كبير على السياحة الروسية والأوكرانية، والتي كانت تشكل حوالي ٤٠٪ من إجمالي السياحة الوافدة إلى مصر(٢).

ولذلك تأثّر الاقتصاد المصري بالحرب الروسية كما تأثّر الاقتصاد العالمي، وكان قطاع السياحة من بين أكثر القطاعات تأثراً بسبب هذه الأزمة نظراً لحساسيته الشديدة تجاه الأوضاع الخارجية. تشكل السياحة الأوروبية النسبة الأكبر من السياحة في مصر، وخاصة من روسيا، وأوكرانيا، وألمانيا، وإيطاليا. قبل الحرب، كان عدد السائحين من روسيا وأوكرانيا يشكل حوالي ٣١٪ من إجمالي السياحة الوافدة إلى مصر، ولكن هذه النسبة انخفضت بشكل ملحوظ بسبب النزاع. كما تسبب النزاع في عودة المصريين المقيمين في أوكرانيا، والبالغ عددهم ٦٣٣٣ شخصا، بينهم طلاب جامعيين، بعد جهود كبيرة بذلتها الحكومة المصرية لتسهيل عودتهم

بعد التعافي العالمي من جائحة كوفيد-١٩، شهد قطاع السياحة الدولي زيادة في عدد السائحين بنسبة ٤.٦٪ في عام ٢٠٢١، حيث وصل عدد السائحين إلى ٤٢١.٣ مليون، بزيادة قدرها ١٨.٧ مليون سائح مقارنة بعام ٢٠٢٠. في عام ٢٠٢٢، كانت توقعات منظمة السياحة العالمية تشير إلى إمكانية نمو السياحة الدولية بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٧٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، لكن الحرب الروسية الأوكرانية غيرت مسار السياحة الدولية نحو الانخفاض، نظراً لاعتماد هذا القطاع بشكل أساسي على عنصر الأمن والأمان.

تسببت الحرب في إلغاء حجوزات السياح من الدول المصدرة للسياحة، وخاصة من أوكرانيا وروسيا، مما أثر سلباً على السياحة في مصر، التي تعد وجهة مفضلة للسياح الروس والأوكرانيين. في عام ٢٠٢١، بلغ عدد السياح الروس الوافدين إلى مصر حوالي ١.٣ مليون سائح، ما يشكل نحو ١٤.٢٪ من إجمالي

---

(١) وزارة السياحة المصرية. http://www.antiquities.gov.

(٢) د /عيد رشاد عبد القادر :مرجع سابق ،ص ٦٧٠

السياحة الوافدة. وكان من المتوقع أن يزور مصر نحو ٤٠٠ ألف سائح روسي شهرياً مع عودة السياحة الروسية، مما كان سيحقق نحو ٨٣٩ مليون دولار كإيرادات سياحية. ولكن مع اندلاع الحرب، انخفض هذا العدد بشكل ملحوظ، كما انخفض عدد السائحين الأوكرانيين من ١٣٣.٣ ألف في يناير ٢٠٢٢ إلى ٥٨.٦ ألف في فبراير من نفس العام، بنسبة تراجع تجاوزت ٧٦٪ مع بداية الحرب. هذا الانخفاض أثر على إشغالات الفنادق بنسبة تراوحت بين ٢٣٪ إلى ٢٥٪[١]

وسوف تتأثر السياحة المصرية بشكل كبير بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية، نظرا لتوقف المجال الجوي الأوكراني وجزء من المجال الجوي الروسي المتأثر بالعمليات العسكرية، بالإضافة إلى تأثير هذه الحرب على السياح من جنسيات أخرى. تمثل السياحة الأوكرانية أهمية كبيرة لمصر، حيث ساندت السياحة الأوكرانية الفنادق في شرم الشيخ والغردقة منذ توقف السياحة الروسية عام ٢٠١٥، مما ساعد على استمرار عمل هذه الفنادق دون إغلاق

وقبل اندلاع الأزمة، كان هناك حوالي ٣٥ ألف سائح روسي و٢٠ ألف سائح أوكراني في مصر. لمواجهة تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا وتأثيرها على السياح الموجودين حاليا في مصر، والذين لا يستطيعون العودة إلى بلادهم، قررت وزارة السياحة والآثار توفير إقامة مستمرة لهم في الفنادق حتى يتمكنوا من العودة إلى بلادهم بأمان، مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان راحتهم وسلامتهم[٢]

(١)د/ فاطمة سيد عبد القادر: التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية – الأوكرانية بالتطبيق على الاقتصاد المصري، مجلة البحوث المالية والتجارية ،المجلد ٢٥، العدد ١، يناير ٢٠٢٤، ص٢٥٤،رابط المجلة/https://jsst.journals.ekb.eg :

(٢) د /عيد رشاد عبد القادر :مرجع سابق ،ص ٦٧٠

الفرع الثاني

الجهود المبذولة من الحكومة المصرية

لمواجهة اثار الأزمة على قطاع السياحة

- اصدار قرار بتشكيل لجنه تختص بمتابعه تداعيات الحرب وبصفة مستمر تتابع المستجدات الحرب على قطاع السياحة.
- تشكل وزاره السياحة لجان للمرور على جميع المنشآت الفندقية بجميع انواعها في المحافظات السياحية للتأكد من راحة وسلامة السائحين بها
- استمرار المتابعة على ارض الواقع بالتنسيق مع اتحاد الغرف السياحية المعنية، والتنسيق مع وزاره الخارجية لحين عوده جميع السائحين
- توفير جميع وسائل الراحة للسائحين الموجودين بمصر
- الخط الساخن لوزارة السياحة والاثار الذي يتحدث باللغتين الروسية والاوكرانية جاهزة لتلقي استفسارات السياح لحل المشكلات التي تواجههم كما يتحمل (صندوق هيئه تنشيط السياحة) تكاليف اقامه السائحين
- تعزيز الوجود الالكتروني للشركات ووكلاء السفر
- تخفيض مده الاقامة لمواجهه الازمات الاقتصادية وتقديم برامج سياحية مختلفة ومتنوعة –البحث عن اسواق بديله بإعتبارة أحد البدائل للسياح: مثل الهند والصين والمانيا وانجلترا[١]

(١)د / فاطمة سيد عبد القادر: مرجع سابق،ص٢٥٤

المطلب الثالث

تأثير الحرب على معدلات التضخم في مصر

يمكن ان يتأثر معدل التضخم في مصر بشكل مباشر وغير مباشر بالحرب الروسية الاوكرانية عبر تأثيرها على الاقتصاد العالمي وتقلبات اسعار السلع والمواد الخام وهذا بدوره يمكن ان يؤثر على اسعار السلع والخدمات في مصر ويؤدي الى تغيرات في معدل التضخم نتيجة ارتفاع اسعار النفط والغاز الطبيعي بسبب التوترات في منطقه الشرق الاوسط بسبب الحرب الروسية الاوكرانية فان هذا يمكن ان يؤدي الى ارتفاع اسعار الوقود في مصر وبالتالي زياده تكلفه النقل وتصنيع والخدمات الاخرى وهذا بدوره يمكن ان يؤدي الى زياده معدل التضخم في البلاد[١]

جدول رقم (٥) نسبة التغير عن نفس الشهر

من العام السابق – معدل التضخم – اجمالي الجمهورية

الشهر	النسبة
يناير-٢٢	4.80%
فبراير-٢٢	10%
مارس-٢٢	12.10%
أبريل-٢٢	14.90%
مايو-٢٢	15.30%
يونيو-٢٢	14.70%
يوليو-٢٢	14.60%
أغسطس-٢٢	15.30%
سبتمبر-٢٢	15.30%
أكتوبر-٢٢	16.30%
نوفمبر-٢٢	19.20%
ديسمبر-٢٢	21.90%
يناير-٢٣	26.50%
فبراير-٢٣	32.90%
مارس-٢٣	33.90%
أبريل-٢٣	31.50%
مايو-٢٣	33.70%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (capmas.gov.eg)

(١) د. محمد جابر عبد الحميد البلتاجي: تأثير الازمه الروسية الأوكرانية على معادلات التضخم في مصر (دراسة تحليليه تطبيقيه)، مرجع سابق، ص ١٠٧٧.

شكل رقم (٢) نسبة التغير عن نفس الشهر من العام السابق

معدل التضخم – اجمالي الجمهورية

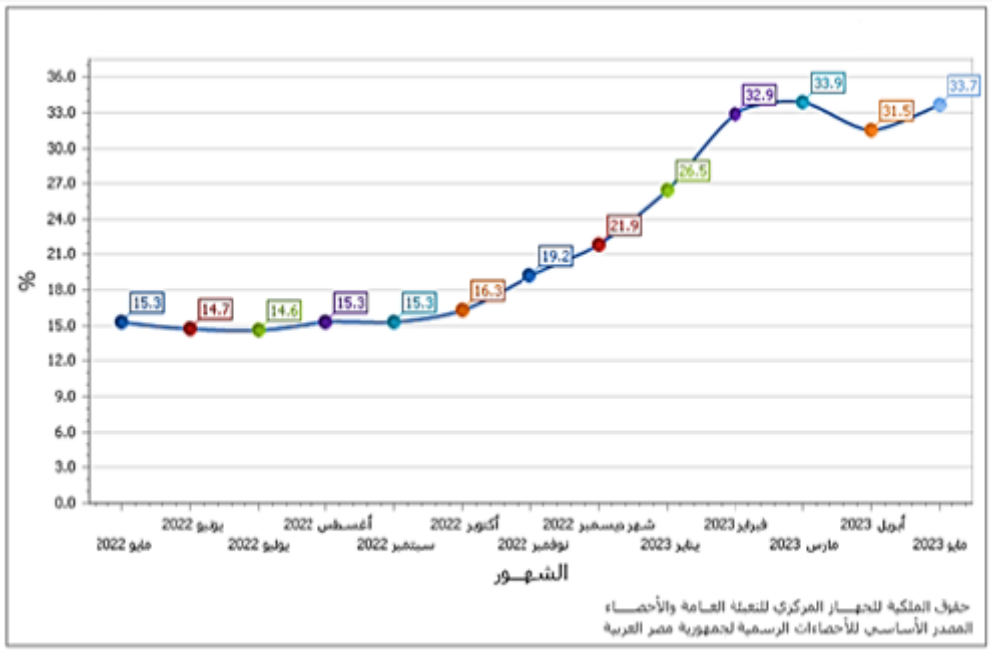

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (capmas.gov.eg)

يمكن القول ان معدل التضخم في مصر شهد ارتفاعا كبيرا خلال الفترة من بداية الحرب الروسية الأوكرانية حتى الان حيث ارتفع من٤.٨٪في يناير ٢٠٢٢ الى ٣٣.٧٪ في مايو ٢٠٢٣ و يعود هذا الارتفاع الى عده عوامل منها تقلبات اسعار العملات الاجنبية وتحديات الامدادات والطلب على بعض السلع وارتفاع اسعار النفط والمواد الخام في الاسواق العالمية وكان للحرب الروسية الأوكرانية اثرا واضحا على التضخم في مصر فان مصر تستورد كميات كبيره من السلع من روسيا واوكرانيا مثل القمح والنفط وادى ذلك الى وجود تقلب في الاسعار في هذه السلع الى زياده تكلفه الانتاج والتصنيع في مصر مما ادى الى زياده معدل التضخم في البلاد[١]

وما يجعل استمرار الحرب يؤثر بشكل رئيسي هو ان الاقتصاد المصري يعتمد بشكل كبير على قطاع السياحة والذي يمكن ان يتأثر بشكل كبير ايضا بالتوترات الجيوسياسية والامنية في المنطقة وعلى رأسها الحرب الروسية الاوكرانية وهذا يمكن ان يؤدي الى تراجع في الايرادات السياحية وتأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام.

(١) د.محمد جابر عبد الحميد البلتاجي : مرجع سابق ، ص١٠٧٩

شكل رقم (٣) نسبة التغير عن نفس الشهر من العام السابق معدل التضخم – اجمالى الجمهورية
الأقسام المكونة لمؤشر شهر ٥ عام ٢٠٢٣

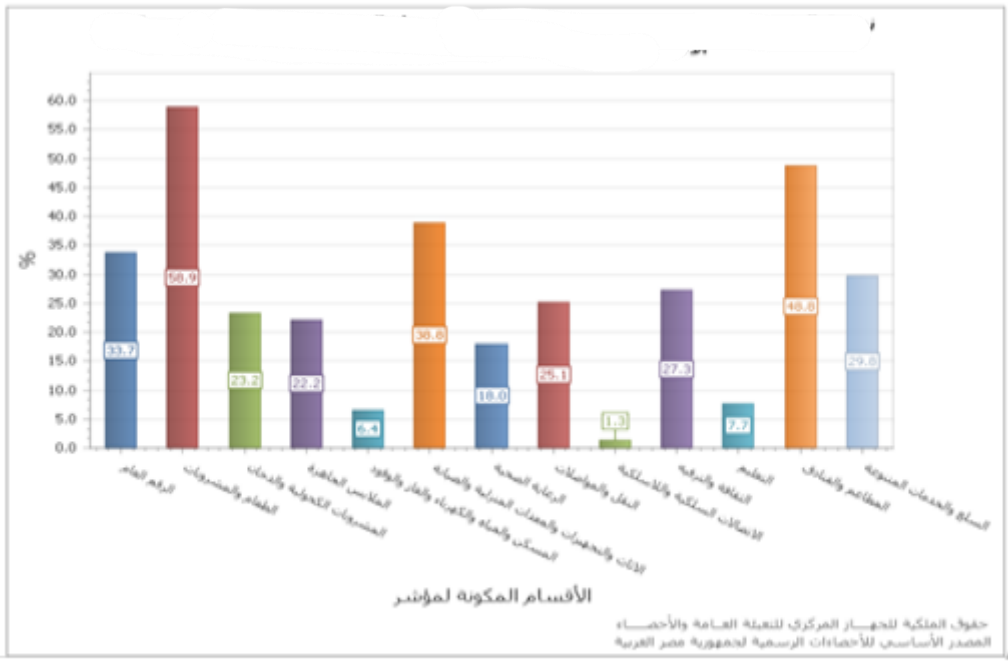

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (capmas.gov.eg)

الاقسام المكونة للمؤشر التضخم في شهر ٥ عام ٢٠٢٣ نجد ان الرقم العام للتضخم٣٣.٧٪ ويمكن افراد تفاصيل اكثر الاشياء تغير في الاسعار وكان لها النصيب الاكبر في التضخم، كان حصه الطعام من اجمالي التضخم٥٨.٩٪ ووصل مستوى التضخم في المؤشرات الكحولية والدخان الى٢٣.٢٪ ووصل نسبه التضخم من الملابس الجاهزة من اجمالي التضخم ٢٢.٢٪ووصل التضخم في المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود الي ٦.٤٪من اجمالي التضخم وبلغ نصيب الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة الى٣٨.٨٪ووصل التضخم في الرعاية الصحية الي ١٨.٠٪ووصل نسبه التضخم في النقل والمواصلات الي ٢٥.١٪وبلغ التضخم في الاتصالات اللاسلكية ١.٣٪من اجمالي التضخم في الترفيه والثقافة الي ٢٧.٣٪ ووصل التضخم في التعليم الي ٧.٧٪ وارتفعت نسبه التضخم بشكل كبير في المطاعم والفنادق لتصل إلى ٤٨.٨٪ ووصل حجم التضخم في السلع والخدمات المتنوعة ٢٩.٨٪ يوضح المؤشر التضخم في شهر ٥ عام ٢٠٢٣ ان مستوى التضخم العام في مصر بلغ ٣٣.٧٪ وتم توزيع هذا التضخم على العديد من القطاعات والاقسام الاقتصادية المختلفة[١]

ومن بين هذه الاقسام تبين ان حصة الطعام من اجمالي التضخم كانت أكبر بنسبه ٥٨.٩٪ وقد

(١) د. محمد جابر عبد الحميد البلتاجي : مرجع سابق ، ص١٠٨٠

تسبب ارتفاع اسعار القمح بسبب الحرب الروسية الاوكرانية في زيادة اسعار الغذاء بشكل كبير فروسيا واوكرانيا من أكبر الدول المصدرين للغذاء عالميا وننتج بشكل طبيعي عن الحروب ارتفاع في اسعار الغذاء عالميا وكون مصر دوله مستورده للقمح والغذاء انعكس ذلك على ارتفاع اسعار الغذاء في مصر بشكل كبير وكان العينه المدروسة لشهر مايو عام ٢٠٢٣ تثبتت ان الغذاء في مصر حدث له تضخم من النوع القاسي

ومن الجدير بالذكر ان نسبه التضخم في النقل والمواصلات بلغت ٢٥.١٪ وهذا يمكن ان يكون ناتجا عن ارتفاع اسعار الوقود العالمية بسبب زياده الطلب عليها او ارتفاع تكاليف النقل العام والخاص فمن اكثر النتائج التي كانت واضحة على الاقتصاد العالمي الارتفاع الكبير في اسعار البترول الناتج عن الحرب الروسية الاوكرانية والذي بدوره تسبب في ارتفاع اسعار كل الخدمات الاجوستية العالمية من نقل وغيره من الخدمات التي ادت الى احداث تضخم عالمي واصاب مصر ما اصاب العالم فارتفعت فاتورة الاسترداد الخاصة بالطاقة وانعكس ذلك على المواصلات والنقل في مصر وهذا بالفعل الارتفاع في اسعار الطاقة عالميا الناتج عن حرب الروسية الأوكرانية

وبحسب ما افاد وزير المالية المصري محمد في ٥ يوليو ٢٠٢٢ يرجع ارتفاع معدل التضخم ايضا الى فاتوره الاسترداد الذي ارتفعت الى مستويات خطيره بعد الغزو الروسي لإوكرانيا وصلت إلى ٩.٥ مليارات في الشهر الواحد وقد اكد الوزير ان قيمه هذه الفاتوره قبل الحرب كانت تبلغ حوالي ٥ مليارات دولارا شهريا فقط اي ان الزيادة بلغت ٤.٥ مليارات دولار في الشهر الواحد وهي تكلفه ضخمه مقارنه بإيرادات البلاد من النقد الاجنبي و نتيجة لتذمر المواطنين من زياده معدل التضخم وغلاء الاسعار المتواصل اعلنت وزاره المالية عن حزمه مساعدات للحماية الاجتماعية تبلغ قيمتها ١٣٠ مليار جنية حوالي ٧ مليارات دولار لمواجهه التحديات الاقتصادية العالمية وتخفيف تأثيرها وعلى الرغم من هذه الحزمة فقد واصلت الحكومة رفع الاسعار ولا سيما سعر الوقود(١)

وبالنسبة للفنادق والمطاعم فانه تم تسجيل ارتفاع كبير في نسبه التضخم في هذا القطاع بنسبه ٤٨.٨٪وهذا قد يرجع الى ارتفاع اسعار الغذاء بسبب الحرب الروسية الاوكرانية وتأثيرها على تكاليف الانتاج والنقل بالإضافة الى ارتفاع اسعار الوقود ويظهر هذا واضحا لان الغذاء والطاقة هي المقومات الاساسية التي يقوم عليها عمل الفنادق ونتيجة للحرب بين روسيا وأوكرانيا زاد الاسعار الخاصة بالطاقة والاسعار الخاصة بالغذاء كما ظهر ايضا التضخم بالارتفاع الكبير في الاثاث والتجهيزات المنزلية والصيانة

(١) ا. مصطفى عبد السلام :كاتب مصري متخصص في الشأن الاقتصادي ،ازمات مصر الاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ، سلسله تقييم حالة ، تاريخ النشر ٢٩ مارس ٢٠٢٣ ،ص٣

بنسبه٣٨.٨٪ ناتجا عن ارتفاع تكاليف الانتاج والتوريد فزاد كل المواد الخاصة بالأخشاب نتيجة لارتفاع اسعار النقل بنسبه كبيره وايضا زياده التكاليف الخاصة بعمليات الانتاج التي تستعمل لتجهيز الأثاث نتيجة لزياده تكاليف الطاقة وارتفاع اسعار المعدلات و يمكن القول ان العوامل المختلفة تساهم في ارتفاع التضخم في مصر بما في ذلك العوامل الداخلية والخارجية مثل الحرب الروسية الاوكرانية وارتفاع اسعار الوقود العالمية غير المنفصلة عن بعضها البعض فكل العوامل الاقتصادية تؤثر على بعضها بشكل مباشر و غير مباشر فالارتفاع في سلعه ما مثل الوقود والقمح يظهر اثره في جميع السلع ومع كل السلع التي تكون متداخله معه في وخاصه الوقود في حال تحرك سعره يؤثر على جميع السلع الاخرى كونه المحرك الاساسي للإنتاج والنقل لعناصر الانتاج

وبناء على البيانات المتاحة يمكن ارتباط ارتفاع التضخم في مصر في السلع الغذائية بسبب الحرب الروسية الاوكرانية التي تسببت في ارتفاع اسعار القمح والغذاء عالميا بالإضافة الى ارتفاع اسعار النقل والمواصلات والفنادق والمطاعم بسبب ارتفاع اسعار الوقود العالمية[١]

(١) د. محمد جابر عبد الحميد البلتاجي : مرجع سابق ، ص١٠٨١

المطلب الرابع

تأثير الحرب على قطاعات محددة في الاقتصاد المصري

تعد الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في فبراير ٢٠٢٢ من الأحداث الجيوسياسية الكبرى التي أثرت بشكل عميق على الاقتصاد العالمي. هذه الأزمة لم تقتصر تأثيراتها على الدول المتورطة مباشرة، بل امتدت لتشمل الاقتصادات العالمية بشكل واسع، بما في ذلك الاقتصاد المصري. في هذا السياق، تتجلى تداعيات الحرب بشكل واضح في القطاعات الحيوية مثل الصناعة والطاقة والاستثمار، التي تعد محورية في النم والاقتصادي والتنمية المستدامة.

أولا : أثر الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع الصناعة المصري

تشهد الحرب الروسية الاوكرانية اثرا سلبيا عن اقتصاد المصري بشكل عام وعلى القطاع الصناعي المصري بشكل خاص فمصر تستورد الكثير من المنتجات الصناعية والطاقة من روسيا واوكرانيا وتعتبر هذه الدول من اهم شركاء مصر التجاريين ومن الممكن ان تؤدي الحرب الى زيادة في اسعار المنتجات المستوردة وتقليل كميه الامتدادات المتاحة مما يؤثر على الصناعات المصرية التي تعتمد على هذه المنتجات[١]

يمكن ان تؤثر الحرب على قطاعات محدده في الصناعة المصرية مثل صناعه الاسمدة وصناعه الغذائية حيث تعتمد على واردات من روسيا واوكرانيا وبما ان مصر تستورد الكثير من الغذاء والمواد الخام للصناعات المختلفة فان اي اضطراب في سلسله التوريد قد يؤدي الى زياده تكاليف الانتاج وتأثير سلبي على النمو الاقتصادي للبلاد ان الحرب الروسية الاوكرانية تسبب في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة مما يؤثر على اسواق العالمية ويؤدي الى تقلبات في اسعار السلع والمواد الخام وبالتالي يمكن ان يؤثر ذلك على انقطاع الصناعي المصري ويزيد من التحديات التي يواجها في ظل المنافسة العالمية[٢]

ثانيا: أثر الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع الطاقة المصري

شهدت أسعار البترول ارتفاعا كبيرا تجاوزت نسبته ٨٪، ليتجاوز سعر برميل خام برنت مستوى ١٠٥ دولارات، وهو مستوى لم يصل إليه منذ سنوات بسبب فرض الولايات المتحدة وأوروبا عقوبات اقتصادية

---

(١) د. محمد جابر عبد الحميد البلتاجي: مرجع سابق ، ص١٠٧٢

(٢) د. محمد جابر عبد الحميد البلتاجي: مرجع سابق، ص١٠٧٣

على روسيا، إلى جانب عزل بعض البنوك عن نظام الدفع العالمي "سويفت"(Swift) ، شهد الروبل الروسي انهيارا حادا. وقد انعكس هذا الارتفاع بشكل كبير على زيادة تكلفة استيراد المواد البترولية.

الى جانب توقعات العديد من خبراء الاقتصاد، إذا طال أمد الحرب واتسع نطاقها، فمن المحتمل أن يقفز سعر برميل النفط إلى ١٥٠ دولارا. ووفقًا لبيانات البنك الدولي، فإن كل زيادة بمقدار ١٠ دولارات في سعر النفط العالمي عن السعر المقدر في الموازنة العامة لمصر لعام ٢٠٢٢، ستؤدي إلى ارتفاع نسبة العجز في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠.٢٪ إلى ٠.٣%.

تجدر الإشارة هنا إلى اعتماد الدولة المصرية بشكل كبير على الواردات البترولية، حيث تزداد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي من البترول. وصل الفارق بين قيمة الواردات البترولية والصادرات البترولية إلى نحو ٦.٧ ملايين دولار بنهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. وقد تمكنت الحكومة من خفض الدعم المقدم للمواد البترولية من ٢٨.١ مليار جنيه في موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى نحو ١٨.٤١ مليار جنيه في موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، معتمدة على متوسط سعر برميل خام برنت عند ٦١ دولارا.

ولهذا قد تتسبب هذه التداعيات في رفع جديد في أسعار البنزين وربما أنواع أخرى من الوقود. أي زيادة في سعر برميل البترول عن السعر المحدد في الموازنة ستضيف أعباء جديدة على الموازنة تصل إلى مليارات الدولارات، مما يؤدي إلى الضغط على مستويات الإنفاق على هذا البند، ومن ثم ارتفاع العجز النقدي للموازنة. ومن المتوقع أن تراعى الحكومة في موازنة العام المالي الجديد (٢٠٢٢/٢٠٢٣) الزيادة المرتفعة في أسعار البترول عالميا، وتحديد حجم الدعم الذي ستتحمله موازنة العام المقبل. ارتفاع أسعار البترول سيؤثر بطبيعة الحال على ارتفاع أسعار السلع الغذائية[١]..

تعتبر مصر دولة مستوردة صافية للطاقة، كما يتضح من الشكل رقم (١٢) الذي يعرض قيمة صادرات وواردات مصر من الوقود المعدني خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠. يظهر الشكل أن ميزان الطاقة كان سالبا، على الرغم من انخفاض هذا العجز في الفترة الأخيرة (٢٠١٩-٢٠٢٠). في عام ٢٠٢١، بلغ إجمالي إنتاج مصر من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي ٨٢.٤ مليون طن مكافئ، يتوزع بين ٢٨.٣ مليون طن من الزيت الخام والمكثفات، و٥٣.١ مليون طن من الغاز الطبيعي، ومليون طن من البوتاجاز. بينما بلغ الاستهلاك المحلي ٧٥.٨ مليون طن، بما في ذلك ٢٧.٨ مليون طن من المنتجات البترولية (تم استيراد ٨.٦ مليون طن منها بقيمة ٥.٣ مليار دولار) و٤٨ مليون طن من الغاز الطبيعي، حيث يستهلك

(١) ،د. أشرف مؤنس :مدير مركز بحوث الشرق الاوسط بجامعه عين شمس السابق، المخاطر والتحديات العالميه وأثرها على الامن الغذائي في مصر اكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، العدد الاول ،السنة الأولى، يناير ٢٠٢٣،ص٣٤

قطاع الكهرباء نحو ٦٠٪ منه[١]

شكل رقم (٤) ميزان الطاقة المصري خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠) بالمليار دولار

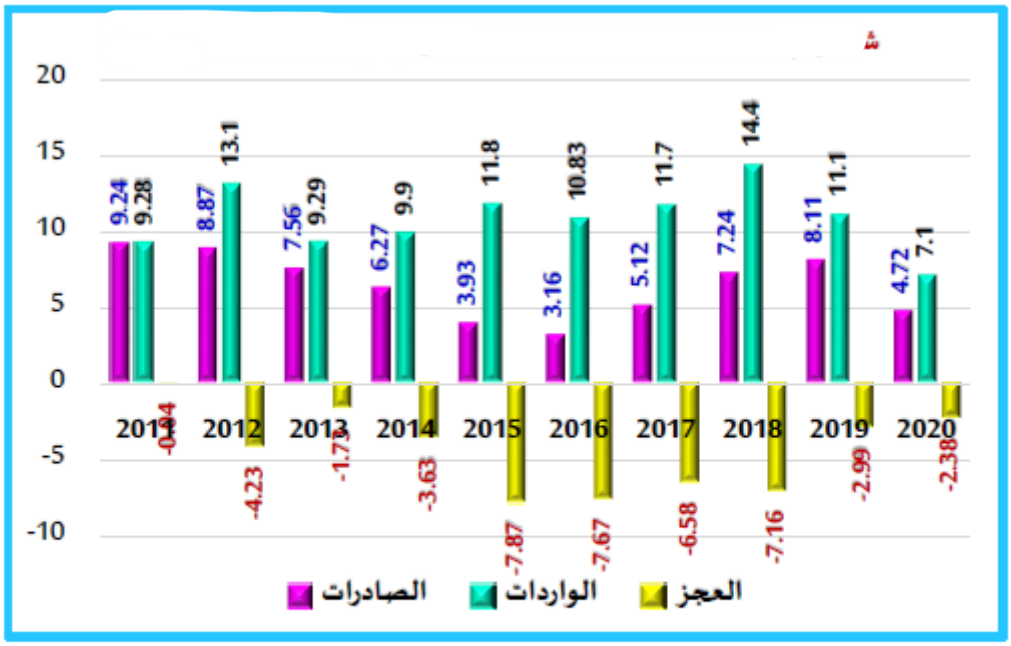

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

البترول والثروة المعدنية).

أدت الأزمة الروسية الأوكرانية إلى تفاقم ارتفاع أسعار الطاقة، التي كانت قد شهدت بالفعل زيادة قبل بداية الأزمة. ففي إبريل ٢٠٢١، كان سعر سلة أوبك يبلغ ٦٣.٢٤ دولارا للبرميل. استمر هذا السعر في الارتفاع نتيجة زيادة الطلب بعد التعافي من جائحة كورونا، بالإضافة إلى اختناقات في سلاسل التوريد وسياسات مواجهة تغير المناخ، حتى وصل إلى حوالي ٩٤ دولارا قبل بداية الأزمة الروسية الأوكرانية في أوائل فبراير ٢٠٢٢. وبعد اندلاع الأزمة، قفز السعر إلى ١١٣.٤٨ دولارا للبرميل في مارس ٢٠٢٢[٢].

(١) د. عيد رشاد عبد القادر : مرجع سابق، ص ٦٦٧.

(٢) د. عيد رشاد عبد القادر : مرجع سابق ، ص ٦٦٨

شكل رقم (٥) أسعار سلة أوبك خلال الفترة (ابريل ٢٠٢١ – ابريل ٢٠٢٢)

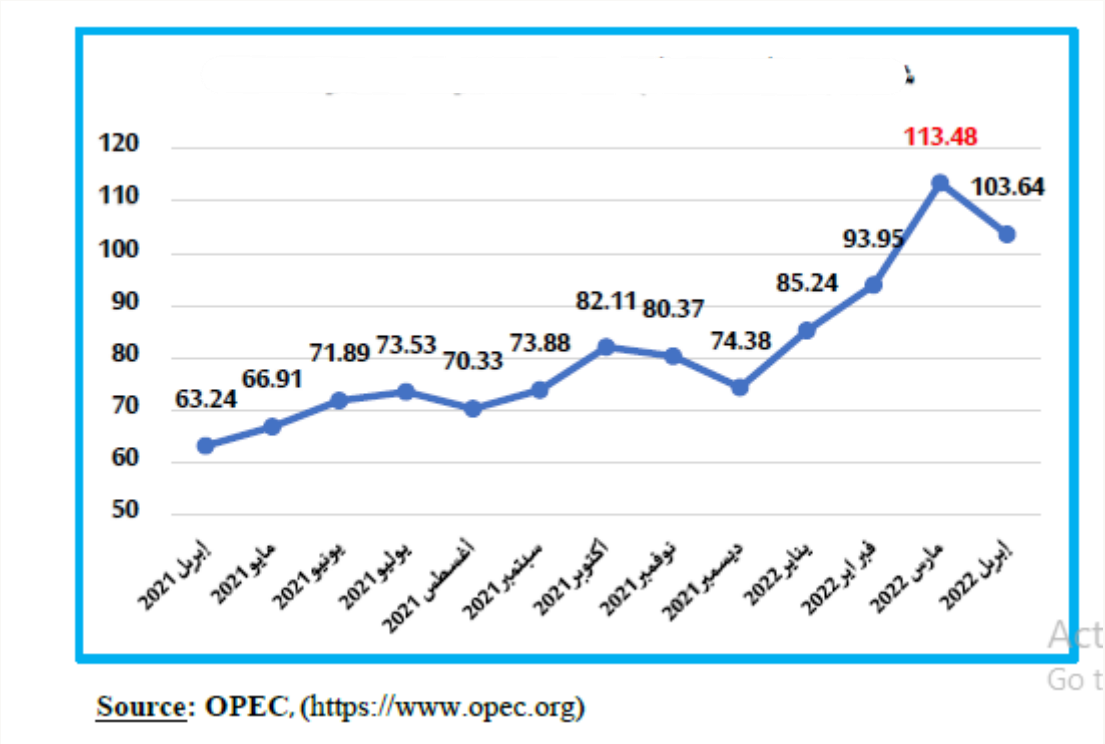

Source: OPEC, (https://www.opec.org)

وسوف تضيف الازمه الروسيه الاوكرانيه اعباء جديده على الموازنه العامه للدوله حيث تم اعداد الموازنه على اساس سعر البرميل ٦٢ دولار في الوقت الذي ادت فيه الازمه الى تجاوز سعر البرميل ١٢٠ دولار[١].

ثالثا : إثر الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع الاستثمار المصري

فيما يتعلق بتأثير الحرب على المناخ الاستثماري في مصر، نجد أن المستثمرين قد تجنبوا المخاطرة برؤوس أموالهم في ظل ظروف عدم اليقين وعدم الاستقرار المرتبطة بالحرب. هذا التفضيل لفرص الاستثمار الآمنة أدى إلى تراجع معدلات الاستثمار. كما أن رفع البنك المركزي لسعر الفائدة أثر على انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار، مما ساهم في انخفاض معدل النمو الاقتصادي وحجم الإنتاج والتشغيل. ونتيجة لذلك، فضل المستثمرون إدخار أموالهم بأسعار فائدة مرتفعة بدلاً من المخاطرة بالاستثمار

على الرغم من الأثار السلبية للحرب على الاستثمار في مصر، فإن الحرب تفرض أخطار جيوسياسية في روسيا وأوكرانيا والدول المجاورة في أوروبا الشرقية. هذا الوضع يدفع الشركات متعددة الجنسية إلى إعادة تقييم أخطار الاستثمار، مما قد يدفعها إلى نقل أعمالها إلى مناطق أكثر استقراراً، مما يفتح المجال لجذب هذه الاستثمارات إلى الاقتصاد المصري. عملية التحويل الاستثماري قد تستغرق وقتاً وتكون مكلفة، لكن هناك فرصة لزيادة جذب

(١) د. عيد رشاد عبد القادر : مرجع سابق ، ص ٦٦٨

الاستثمارات إلى مصر[١].

(١)د. فاطمة سيد عبد الغفار :التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية –الأوكرانية بالتطبيق على الاقتصاد المصري، المعهد العالي للعلوم الادارية بسوهاج مجله البحوث المالية والتجارية ، المجلد ٢٥ ،العدد الأول، يناير ٢٠٢٤،ص٢٥٦

الخاتمة:

تؤكد التحليلات والدراسات أن الحروب الدولية لها تأثيرات عميقة ومتعددة الأبعاد على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاقتصاد المصري. تتجلى آثار هذه النزاعات في تعطل سلاسل الإمداد، وزيادة أسعار السلع الأساسية، وتصاعد معدلات التضخم، وتدهور الأوضاع المالية العالمية. تتسبب النزاعات المسلحة في تقلبات حادة في الأسواق المالية وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي في الدول المتأثرة، مما ينعكس سلباً على الأنشطة التجارية والاستثمارية

وعلى الصعيد المصري، يظهر تأثير الحروب الدولية في عدة جوانب، بما في ذلك زيادة تكاليف استيراد السلع الأساسية مثل القمح، وتدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية، وصعوبات في تحقيق الأمن الغذائي. كما تؤدي الحروب إلى ضغوطات على الميزانية العامة وتزيد من الاعتماد على الاقتراض الخارجي.

وتمثل الحرب الروسية الأوكرانية أحد أبرز الأحداث الجيوسياسية التي أثرت بشكل عميق على الاقتصاد العالمي، ولا سيما على الاقتصاد المصري. فقد أثرت النزاعات العسكرية بين هاتين الدولتين على سلاسل الإمداد العالمية وأثارت تقلبات كبيرة في الأسواق المالية والطاقة، مما أدى إلى زيادة الأسعار وتفاقم الأزمات الاقتصادية في العديد من البلدان.

فعلى الصعيد العالمي، أدت الحرب إلى صدمات كبيرة في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، مما ساهم في رفع تكلفة الإنتاج والمعيشة. وقد شهدت الأسواق العالمية تذبذبات حادة في أسعار النفط والغاز، مما أثر بشكل مباشر على التكاليف التشغيلية في مختلف القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تسببت الاضطرابات في سلاسل الإمداد في نقص المواد الغذائية الأساسية وارتفاع أسعارها، مما زاد من معاناة الدول المستوردة للغذاء.

أما على الصعيد المصري، فقد انعكست آثار الحرب الروسية الأوكرانية بوضوح على الاقتصاد الوطني، حيث شهدت البلاد ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار السلع الأساسية مثل القمح، الذي تعد روسيا وأوكرانيا من أبرز مورديه. كما تدهورت القيمة الشرائية للجنيه المصري وزادت الضغوط التضخمية، مما أثر على مستويات المعيشة والاستقرار الاقتصادي. تواجه مصر أيضاً تحديات في تنويع مصادر استيرادها وتوسيع إنتاجها المحلي لمواجهة هذه الأزمات.

وللتعامل مع هذه التأثيرات، يتطلب الأمر استراتيجيات شاملة تشمل تحسين الاستقلالية الاقتصادية من خلال تعزيز الإنتاج المحلي، وتنوع مصادر الاستيراد، وتطوير السياسات الاقتصادية والمالية. كما أن بناء شراكات اقتصادية قوية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الشفافية والرقابة على الأموال العامة تعد ضرورية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. كما يتوجب على السياسات الاقتصادية في مصر أن تتكيف مع المتغيرات العالمية، وتفعيل أدوات رقابية وشفافية لتحسين إدارة الموارد المالية وتفادي الأزمات المستقبلية.

وفي النهاية يتضح أن التكيف مع تأثيرات الحروب الدولية يتطلب تضافر الجهود على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال تطبيق سياسات مرنة ومستدامة قادرة على تعزيز المرونة الاقتصادية والتقليل من المخاطر المرتبطة بالنزاعات العالمية، وأن الحرب الروسية الأوكرانية قد أبرزت أهمية تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تبني استراتيجيات فعالة تتناول مختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية. إن التفاعل الإيجابي مع هذه الأزمة، من خلال التخطيط الاستراتيجي وتنسيق السياسات الاقتصادية، يمكن أن يساهم في تقليل تأثيراتها السلبية وتعزيز مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة التحديات العالمية.

أولا: النتائج:

وقد توصلت الى عدة نتائج وهي كالاتي:

- كانت تطورات الحرب في أوكرانيا سريعة، وآثارها الإنسانية صادمة للجميع. من المؤسف أن هذه الحرب تركت تداعياتها على الأمن القومي للعديد من الدول، بما في ذلك مصر، بالإضافة إلى بعض بلدان المنطقة القريبة من أوكرانيا وروسيا باعتبارهما شركاء تجاريين. لذلك، فإن آثار الحرب ستكون ملموسة على جميع الدول بلا استثناء، حتى وإن كانت بدرجات متفاوتة على اقتصاد الدولة المصرية.
- استطاعت روسيا ان تتحدى العالم الغربي وتستمر في الحرب وذلك راجع لاستخدامها للسلاح الطاقي الذي اعطاها قوى استراتيجيه مهم. ومن هنا يمكن القول ان العامل الاقتصادي يعطي لاي دوله قوه اقليميه واستراتيجيه مهمه فعلى اي دوله بناء اقتصادها بناء على ما تملكه من امكانيات طبيعية وبشريه واستغلالها الاستغلال الامثل وعدم التبعية لاي دوله.
- تعتمد العديد من دول العالم على تلبية احتياجاتها من الحبوب من روسيا وأوكرانيا. إذ تعتمد خمسون دولة على الأقل على الدولتين لتأمين ما لا يقل عن ٣٠٪ من احتياجاتها من القمح. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد عدد كبير من الدول على واردات الأسمدة من روسيا.

- تلعب روسيا وأوكرانيا دورا كبيرا في التجارة الدولية، خاصة في مجال الحبوب. تساهمان بنسبة ١٤.٦٪ من صادرات الحبوب العالمية، و٣٠٪ من صادرات القمح، و٥٢٪ من زيت عباد الشمس. كما تشكل صادرات الطاقة من هاتين الدولتين أكثر من ١٠٪ من السوق العالمية.
- تلعب روسيا وأوكرانيا دوراً محورياً في التجارة الدولية كمنتجين ومصدرين للسلع الاستراتيجية، مما أدى إلى
- تمثل السياحة الروسية والأوكرانية نسبه كبيره من السياحة الوافدة لمصر سوف تتأثر ايرادات السياحة بسبب هذه الازمه مما سيكون له اثر سلبي على ميزان المدفوعات
- تأثر قطاع السياحة في مصر بالتراجع في الايرادات لانخفاض عدد السائحين وانشغال الفنادق وذلك لان روسيا واوكرانيا مصدرين اساسيين للتدفق السياح الاجانب من مصر وهم يمثلوا حوالي ثلث السياح الوافدين الى مصر.
- أظهرت الدراسة أن الأزمة الروسية الأوكرانية أثرت سلباً على المناخ الاقتصادي العام في مصر، حيث أدت إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وتدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية.
- تعتبر مصر مستورد صافي للطاقة وفي ظل ارتفاع اسعار الطاقة بسبب الازمه فسوف يكون للازمه تأثيرا سلبيا على الموازنة العامة وميزان المدفوعات.
- عند اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، رفضت إيران فكرة احتلال دولة أخرى، مثلما حدث مع روسيا وقبرص، على أساس مطالب إقليمية. اعتبرت إيران أن هذا قد يشجع القوى الكبرى مثل روسيا وأمريكا على التعدي على أراضيها. وأشارت إيران إلى أنها لا تملك اتفاقات كاملة مع جيرانها بشأن ترسيم الحدود أو أوضاع الأقليات، مما يبرز مصالحها الخاصة في هذا السياق. ورفضت إيران استخدام الاحتلال لتحقيق أهداف إقليمية، وعرضت بدلاً من ذلك وساطتها بين الأطراف المتحاربة لمحاولة حل النزاع سلمياً.
- لم تنجح إيران في استخدام الحرب كوسيلة للضغط على الغرب لإجباره على توقيع اتفاق نووي جديد. ومع ذلك، استطاعت أن تبرز كبديل محتمل للغاز الروسي إلى أوروبا بعد فرض العقوبات على روسيا.
- قامت مصر باتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية والتعاون مع عدد من الدول على المستويين الدولي والعربي لمواجهة تداعيات هذه الحرب. وتدعم مصر جهود المجتمع الدولي لتجاوز آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.
- اشارت الدراسة الى ان الازمه الروسية الأوكرانية كانت فرصه للحكومة المصرية للعمل على تحسين البنيه التحتية الاقتصادية والتعليمية الصحية والاجتماعية في البلاد حيث يمكن ان يسهل ذلك على

تعزيز نمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

- لا يمكن تصنيف الحرب الروسية الأوكرانية باعتبارها حربا تقليديا ثنائيه بين كلا من روسيا واوكرانيا بل هي حرب تسعى من خلالها اوكرانيا الى هويه جديده من خلال تقاربها مع الغرب وسعيها للانضمام للعضوية كل من حلف الناتو وكذلك الاتحاد الاوروبي الامر الذي ادى الى مواجهه روسيا في تنافس مع القوى العظمى وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية.
- قدمت الحرب الروسية الأوكرانية فرصة للدول العربية لإعادة ترتيب استراتيجياتها الوطنية، مع التركيز

ثانيا: التوصيات:

- من الضروري تعزيز التعاون بين مصر والدول العربية، وخاصة دول الخليج، في المجال الاقتصادي لمواجهة التحديات الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي خلفتها الحرب الروسية الأوكرانية. ينبغي تنسيق هذا التعاون ضمن إطار جامعة الدول العربية لضمان تحقيق نتائج فعالة على المستويين العربي والإقليمي. من الضروري أيضا تفعيل مشروعات استثمارية تعاونية لمواجهة تداعيات الحرب على الاقتصاد المصري.
- من الضروري التركيز على بناء علاقات سياسية متوازنة مع أطراف الصراع في الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وذلك للقيام بدور الوساطة في تهدئة النزاع. يجب دعم الجهود الدولية الرامية إلى وقف الحرب، تمهيداً للتوصل إلى اتفاقيات سياسية وأمنية تحقق مصالح الأطراف الدولية المعنية، وتحد من تداعيات النزاع على المجتمع الدولي، وتسهم في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.
- لابد من احتواء الازمه الاقتصادية بإصلاح سياسي شامل فلا يمكن الفصل بين الملفين الاقتصادي والسياسي لان الاصلاح الاقتصادي يبدا من المصالحة المجتمعية واجراء اصلاح سياسي حقيقة إطلاق الحريات العامة ورفع القيود عن القطاع الخاص ووقف الاحتكار.
- لابد من تعزيز الامن الغذائي عن طريق تنويع مصادر الامدادات الغذائية في تقليل الاعتماد على الدول المصدرة الرئيسية من خلال البحث عن مصادر جديده ومتنوعة للسلع الأساسية، وزيادة الانتاج المحلي وذلك بتشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي وتحسين التقنيات الزراعية لزياده الانتاج المحلي وتقليل الفجوة بين العرض والطلب، وايضا لابد من تخزين الاحتياطيات عن طريق بناء مخزونات استراتيجيه من السلع الأساسية لضمان توفيرها خلال الازمات
- لابد من تعزيز الامن الطاقي عن طريق تنويع مصادر الطاقة بالاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، وتحسين كفاءه الطاقة عن طريق تشجيع برامج تحسين كفاءه استخدام الطاقة في مختلف القطاعات لتقليل

استهلاكها، وايضا لابد من تنويع طرق الاسترداد عن طريق تنويع مصادر استرداد النفط والغاز من دول مختلفة لتقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات في اسواق الطاقة العالمية.

- لابد من تحسين التعاون الدولي عن طريق تعزيز التعاون الاقتصادي ببناء شركات اقتصاديه مع دول اخرى لتبادل الموارد والخبرات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وكذلك ايضا تفعيل اتفاقيات تجاريه عن طريق توقيع اتفاقيات تجاريه جديده مع الدول المتعددة لتوزيع الاسواق وتخفيف التأثيرات السلبية للحروب.
- يجب على الدول أن تتبنى مبدأ الحيطة وتجنب الضغوطات الأمنية أو السياسية التي قد تؤثر على الجانب الاقتصادي. من الضروري إقامة شراكات اقتصادية قائمة على التنوع بين الأطراف، وإنشاء شبكات خاصة لتحويل الأموال تعمل بكفاءة، وتكوين احتياطات نقدية أجنبية تساعد على تقليل تأثير الأزمات.
- يتطلب حل الازمه الاقتصادية شفافية من اجهزه الدولة بدأيه من الاعتراف بالأزمة مسبباتها والكشف عن اوجه الانفاق على المشروعات القومية الكبرى مثل العاصمة الإدارية الجديدة والبنية التحتية والطرق والجسور مرورا بدعم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مراقبه اداء الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة والحفاظ على المال العام ومعرفه احدث المعلومات عن كل الاكتشافات النفطية والغازية في البحر المتوسط والصحراء الغربية والشرقية للبلاد.
- لابد من استمرار في تشجيع البحوث العلمية والدراسات الفنية المتعلقة بمحصول القمح وخاصه التي تتعلق بأصناف جديده من هذا المحصول ولا سيما إذا كانت موفره لاستهلاك المياه
- العناية بإنتاج وتوزيع التقاوي عالية الإنتاجية على المزارعين من توفير كل الامكانيات اللازمة التي تساعد هؤلاء مزارعين على تحسين ممارسات الإنتاجية والعناية بمحصول من البداية وحتى الحصاد.
- استمرار التوسع في المساحات المزروعة بالحبوب، وخصوصاً القمح، يعتبر أمراً حيوياً في ظل الخطوات الجادة التي اتخذتها الدولة. يشمل ذلك التوسع الأفقي من خلال مشاريع مثل مشروع المليون ونصف مليون فدان ومشروع الدلتا الجديدة، بالإضافة إلى مشروعات أخرى تهدف إلى تعزيز وتنمية القطاع الزراعي.
- قدرات التكيف عن طريق تحسين القدرة على التكيف مع التغيرات السريعة من خلال تدريب القوى العاملة وتطوير المهارات اللازمة.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. أحمد نظيف: "طريق أوروبا الطويل إلى "السيادة الاستراتيجية": كيف ستتخلص القارة من الاعتماد على الوقود الأحفوري، مركز الإمارات للسياسات، أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة، منشور بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٧ على الرابط التالي: http://tinyurl.com/deuuh5

٢. (ألفريد كامر وآخرون ٢٠٢٢)، الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، صندوق النقد الدولي.

٣. (جمال الكشكي٢٠٢٢)، مبادرات العرب لإنقاذ العالم، صحيفة البيان الإمارتية

٤. (خالد محمود،٢٠٢٢)، الثوابت والمتغيرات المصرية في أزمة أوكرانيا

٥. (خالد محمود،٢٠٢٢)، وساطات عربية للأزمة الأوكرانية: حدود الممكن والمتاح

٦. (فتحية الدخاخني،) ٢٠٢٢)، الجامعة العربية .. للوساطة في حل الأزمة الأوكرانية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية

٧. ا. م. د/ حسين علي عويش، م. م ساره صالح مهدي : تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في العراق، مجلة تسنيم الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية ، جامعه ذي قار ، العراق، كلية الإدارة والاقتصاد.

٨. ا/سامه ابو رشيد :الازمه الاوكرانية ،اعاده بعث الحرب الباردة ،المركز العربي الأبحاث والدراسات السياسية، قطر ،٢٠٢٤.

٩. ابو رشيد اسامه: الازمه الأوكرانية، أمريكا اعاده بعث الحرب الباردة، قطر ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، مارس ٢٠١٤.

١٠. أ/ شيماء عبد الصبور: أفاق و محددات الوساطة العربية في الحرب الروسية الاوكرانية ,مجلة الافاق العربية و الاقليمية , تقرير , العدد الثاني – عشر , تاريخ – ٢٠٢٣.

١١. أحمد ثابت، "العرب وإيران . هيمنة الأمن وفراغ القوة"، من كتاب، "حتى لا تنشب حرب عربية . عربية أخرى"، مركز البحوث الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

١٢. أحمد يوسف أحمد، "النظام العربي وأزمة الخليج"، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة "أزمة الخليج . الأبعاد الإقليمية والدولية"، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٦ . ٢٠ يناير ١٩٩١.

١٣. ألفريد كامر وآخرون ٢٠٢٢،الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، صندوق النقد الدولي.
١٤. أنتوني كوردسمان، "بعد العاصفة"، ترجمة محمد عبدالحليم أبو غزاله، دار الهلال، القاهرة.
١٥. جلال عبدالله معوض، "الجديد في العلاقات التركية . العربية"، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.
١٦. جلال عبدالله معوض، "مصر وأمن الخليج"، مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
١٧. حسن أبو طالب، "تصور دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج"، ندوة "مصر وأمن الخليج بعد الحرب"، في الفترة (٢٧ . ٣٠ ديسمبر ١٩٩١).
١٨. حسن نافعة، "الأولويات المتغيرة للعالم العربي"، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١.
١٩. حسن نافعة، "الصراع العربي الإسرائيلي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة . الوطن العربي والمتغيرات العالمية"، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١.
٢٠. حنان عبد المجيد محمود، دراسة اقتصادية تحميمية لموضع الاربن ومستقبل الإكتفاء الذاتي من القمح في مصر، المجمة المصرية لمبحوث الزارعية، ٢٣١٤
٢١. د /علي صالح احمد حمدان :هل تكون الازمه الأوكرانية شراره للحرب العالمية الثالثة ،على موقع اسبار، بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١.
٢٢. د/ فاطمة سيد عبد الغفار: التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية- الأوكرانية بالتطبيق علي الاقتصاد المصري، المعهد العالي للعلوم الإدارية بسوهاج، مجلة البحوث المالية والتجارية ،مجلد٢٥ ، العدد الأول ، يناير ٢٠٢٤. رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/.
٢٣. د/ احمد جلال محمود عبده: السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في اوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجله كليه السياسة والاقتصاد، العدد السادس_ أكتوبر ٢٠٢٢جامعه السويس.
٢٤. د/ اشرف يونس: المخاطر و التحديات العالمية و اثرها على الامن الغذائية في مصر، مجلة الامن القومي و الاستراتيجية، العدد – الاول , السنة –الاولى , التاريخ – يناير – ٢٠٢٣.
٢٥. د/ بشير نافع :الازمه الاوكرانية تفجير الصراع على اوروبا من جديد، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، مارس ٢٠١٤.
٢٦. د/ بللوش أمير، بوشناقة شمسه :الصراع الامريكي الروسي في ظل الازمه الأوكرانية ،مجله الدفاتر والسياسة والقانون ،المجلد ١١،العدد١٣ ،٢٠٢٢/١/٥.

٢٧. د/ داليا محمد ابراهيم :الحرب الروسية الاوكرانية وانكشاف امن الطاقة الاوروبي ، مجله السياسة الدولية ،المجلد ٥٧، العدد ٢٢٩ ،يوليو ٢٠٢٢.
٢٨. د/ رانيا محمد عناني :التداعيات الإقليمية والدولية للنزاع الروسي الاوكراني ،جامعه عين شمس ،كليه الحقوق ، المجلة المصرية للقانون الدولي ،المجلد ٧٩، لسنة٢٠٢٣.
٢٩. د/ سوزي رشاد :امن الطاقة ومحولات روسيا لفرض النفوس الدولي ،جامعه بني سويف ،كليه السياسة والاتصالات ،مجله السياسة والاقتصاد ،العدد الثالث عشر، يناير ٢٠٢٢.
٣٠. د/ صفاء صابر خليفه :تداعيات امن الطاقة الاوروبي على بنيه المحاور والتحالفات الدولية في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية ،جامعه الإسكندرية ،كليه الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسة ، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث ،يوليو ٢٠٢٣.
٣١. د/ محمد لكريني : الحرب الروسية الأوكرانية والأمن الطاقي :السياق والتداعيات ،جامعه ابن زهر، المغرب كليه الحقوق ،ايت مول ،آفاق استراتيجيه العدد الثامن ،ديسمبر ٢٠٢٣.
٣٢. د/ منال ،هاني: "الحرب الروسية علي أوكرانيا وأثرها علي الاقتصاد العالمي :الواقع والدروس المستفادة"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،مجلد٢٥،العدد٢.
٣٣. د/احمد تاج الدين: انماط الأسلحة الحديثة في الحرب الروسية الأوكرانية سلسله تقديرات مصريه، القاهرة- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣٩،السنه الثالثة، ابريل٢٠٢٢.
٣٤. د/احمد قاسم حسين و اخرون، أزمة أوكرانيا: كيف ينظر اليها العرب، و لماذا تباينت مواقفهم منها؟ سلسلة تقارير، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ٢٧ فبراير ٢٠٢٢).
٣٥. د/أماني، غادة غالب: نضال الشعوب الثأثرة، نماذج حول العالم، مركز المصري للدراسات والعلومات،٢٠١٣.
٣٦. د/جمال صدوق :البعد الطاقوى في الاستراتيجية الروسية تجاه اوكرانيا ،مذكره ماستر، جامعه محمد بوضياف المسيلة :كليه الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٧/ ٢٠١٨.
٣٧. د/حنان عبد المجيد محمود، دراسة اقتصادية تحميميه لموضع الأرين ومستقبل الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، ٢٠١٤.
٣٨. د/خالد غريبي: تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية علي الأمن الغذائي الإفريقي ،جامعة الشهيد الشيخ العربي السبتي -تسبه، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
٣٩. د/خالد غريبي: تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الأمن الغذائي ،جامعه الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسه-، كليه الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٣.
٤٠. د/صفاء ابراهيم الموسوي: الموقف الايراني من الحرب الروسية الأوكرانية واعاده الاستراتيجية ،

مجله مدارات إيرانية، العدد ١٦ ،المجلد ٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا ٢٠٢٢.

٤١. د/علي الصباح صابر: الأزمة الروسية الأوكرانية (الأسباب والتداعيات)، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية،العدد٢٠٢٢،٣٥.

٤٢. د/عماد عبد العليم معوض الرصيف تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على الامن القومي المصري، اكاديمية ناصر العسكرية، مجله كليه السياسة والاقتصاد ،العدد ١١، يناير ٢٠٢٤.

٤٣. د/غاندي سليمان هندي :اثر العامل الاقتصادي في صناعه القرار السياسي في روسيا ،اطروحة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية ، سوريا جامعه دمشق، تاريخ النشر ٢٠١٧.

٤٤. د/قليل مفيدة ،بوالصواف حكيمه :تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي العالمي- دراسة حاله بعض الدول العربية -،جامعه محمد الصديق بني يحي - جيجل ،كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، السنه الجامعية ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣.

٤٥. د/محمد جابر عبد الحميد البلتاجي :تأثير الأزمة الروسية الأكرانية علي معدلات التضخم في مصر "دراسة تحليلية تطبيقية "،جامعة المنصورة ،كلية الحقوق.

٤٦. د/محمد جاسم حسين الخفاجي: روسيا ولعبه الهيمنة على الطاقة رؤيه في الادوار والاستراتيجيات الأردن، دار امجد للنشر والتوزيع ط ١، ٢٠١٩.

٤٧. د/محمود عبد العاطي :عوده النفود الروسي في اوروبا الشرقية، مجله السياسة الدولية، العدد ١ ،مركز الاهرام ،مصر ،٢٠١٠.

٤٨. د/ناصر زيدان: دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين ،لبنان ،الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٣.

٤٩. د/نظير محمد أمين : التداعيات الإقليمية والدولية القرم ، مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية ، العدد١٠ ، ٢٠١٤.

٥٠. د/نعيم جاسم محمد، مريم جاسم نعمه :موقف ايران من الحرب الروسية -الأوكرانية ٢٠٢٢ ،جامعه بابل ،كليه التربية للعلوم الإنسانية ، مجله كليه التربية للبنات للعلوم الإنسانية ،العدد ٣٣ ،السنة السابعة عشر، ٢٠٢٣.

٥١. د/يمينة أومنية :تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية علي الأمن الطاقوي الأوروبي ٢٠٢٢-٢٠٢٣،جامعة تبري وزو -مولود معمرى ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

٥٢. داليا يسرى وآخرون، روسيا وأوك ا رنيا من الأزمة إلى الحرب، المركز المصري لمفكر والدراسات الاستارتيجية،

٥٣. سامية سامى، الأزمة الروسية الأوكرانية حدود التأثير عمى قطاع السياحة المصرية، مركز . المعلومات واتخاذ القرار، ٢٣٢

ثانياً: المواقع الالكترونية:

١. موقع منظمة الأغذية و الزراعة للامم المتحدة، البيان المشترك ىث الثالث لرؤساء منظمة الأغذية و الزراعة(الفاو)وصندوق ىث النقد الدولى و مجموعة البنك الدولى و برنامج الاغذية العالمية ومنظمة التجارة العالمية ٢ فبراير ٢٠٢٣.
https://www.fao.org/newsroom/detail/joint-statement-by-the-heads-of-fao-imf-world-bank-wfp-and-wto/ar
٢. موقع المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية2023
https://www.ifpri.org/news-release/press-briefing-new-report-repurposing-agricultural-support-transform-food-systems
٣. موقع المفوضية الاوروبية اجراء الاتحاد الاوربى و الامن الغذائى العالمي ٢٠٢٣
https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2022-2026/stronger-europe-world/eu-actions-enhance-global-food-security_ar
٤. موقع منظمة الاغذائية و الزراعة الامم المتحدة حالة الامن الغذائى و التغذية فى العالم منظمة الاغذية و الزراعة الامم المتحدة روما ٢٠١٨
٥. السيادي السعودي ‘يستثمر 1.3 مليار دولار في 4 شركات مصرية"، سكاي نيوز عربية، /8 / 10 2022، شوهد في 27 / 3/ 2023 ، في https://tinyurl.com/ythjdbcy :.
٦. مصر تخصص 130 مليار جنيه لتخفيف الضغوط الاقتصادية"، العربي الجديد، 2022 /3 / 21 ، شوهد في 27 / 3/ 2023 ، في https://tinyurl.com/u2nhh69x :.
٧. الحكومة المصرية تعلن رفع الحد الأدنى للأجور إلى 3 آلاف جنيه"، الجزيرة مباشر، / 10 / 26 2022، شوهد في 27 / 3/ 2023 ، في https://tinyurl.com/3c8sb5wz :.
٨. الصمود والتكيف :انعكاسات عام من الحرب في أوكرانيا على الاقتصاد الروسي"، وحدة الدراسات الروسية، مركز الإمارات للسياسات، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، منشور بتاريخ 23 مارس 2023، انظر الرابط التالي http://tinyurl.com/3kj5v8zv :.
٩. موقع منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، البيان المشترك ىث الثالث لرؤساء منظمة الأغذية و الزراعة(الفاو)وصندوقي النقد الدولي و مجموعة البنك الدولي و برنامج الاغذية العالمية ومنظمة التجارة العالمية ٢ فبراير ٢٠٢٣
10.https://www.fao.org/newsroom/detail/joint-statement-by-the-heads-of-

fao-imf-world-bank-wfp-and-wto/ar

١١. موقع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية2023

https://www.ifpri.org/news-release/press-briefing-new-report-repurposing-agricultural-support-transform-food-systems

١٢. موقع المفوضية الاوروبية اجراء الاتحاد الأوربي و الامن الغذائي العالمي ٢٠٢٣

https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2022-2026/stronger-europe-world/eu-actions-enhance-global-food-security_ar

١٣. قناة الحرة "روسيا تقطع الغاز كليا عن أوروبا، ما هي بدائل القارة العجوز ؟ في :

allhurra.com/Ukraine war/ https://www.تاريخ الاطلاع٢٤/٥/٢٠٢٣

14. https://blogs.worldbank.org/voices/war-ukraine-amplifying-already-prevailing-food-crisis-west-africa-and-sahel-region
15. https://www.rescue-uk.org/press-release/ukraine-conflict-will-worsen-hunger-worlds-worst-crisis-zones-warns-irc
16. https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/03/05/pr2261

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. Anthony H. Cordesman, Kuwait, Recovery and Security After the Gulf War, CSIS Middle East Dynamic, London, 1997.
2. Anthony H. Cordesman, Saudi Arabia, Guarding the Desert Kingdom, Op.Cit.
3. Arab Monetory Fund, Joint Arab Economic Report, 1992.
4. Barton Gellman, Allied Air War Struck Broadly intra, Officials Acknowledge Strategy Went Beyond Purely Military Targets, the Washington Post, June 22.1991.
5. Buttner And M. Landgraf, the New order of Europe and the Gulf Crisis, the Gulf War and New World Order, University Press Of Florida, 1994.
6. Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1990. 1991.
7. CIA, World Factbook,1995. Qatar.
8. CIA, World Factbook,1995. U.A.E.
9. CIA, World Factbook,1995. Washington, GPO, 1995.
10. Daniel Yergin, The Prize, The EPIC Quest For Oil, Money and Power, A Touchtstons Book, Published by Simon and Schuster, New york, 1992.
11. Economist Intelligence Unit, Saudi Arabia, Country Profile, 1st Quarter, 1995.
12. Evans. D. Ruescheyer and T. Skocpol, Bringing the State back in, New york, Cambridge University Press, 1985.
13. Fred Halliday, the Gulf War and its reflections, International Affairs,

Vol.67.1992.
14. Guy Caruso, Structural Adjustment In the Oil Industry. in R. Leed and G Fesheraki eds, The oil Market in the 1990`s: Challenges for the new era Bouldei, Col, Westview Press, 1989. p.p.1-19. and Philip Robins, The future of the Gulf Politics and oil in the 1990`s Dortmouth, The Royal Institute of International Affairs, 1993.
15. Information Memorandum for the state of Kuwait, J.P. Morgan, October, 1991.
16. Michael Hudson, After the Gulf War, Prospects for Demecratization in the Arab World, Middle East Journal, Vol. 45. March 1991.
17. Micheal Bavnett, From Cold Wars to resource Wars: The Coming decline in U.S - Israeli relations? The Jerusalam Rewierw of International, Vol.2. 1991.
18. Middle East Economic dgest, May 3. 1996.
19. Newspot, April 25. 1991.
20. Newspot, February 1991.
21. Newspot, Turkish digest, April 25. 1991.
22. Newspot, Turkish digest, April 3. 1991.
23. Newspot, Turkish digest, February 7. 1991.
24. Petroleum Economist, August 1991.
25. Shahram Chubin and Charks Tripp, Iran-saudi Arabia Reletions and Regional Order, Adelphi paper, London, the Internationl Institute for Strategic Studies, 1996.
26. Shahram Chubin, Does Iran Want Nuclear Weapon, Survival, Vol.37. No. 1. Spring 1995.
27. Sheherazade Doneshkher, Iran..New force of stability, The Middle East Repot, Jan-Feb 1991.
28. Shirin Hunter, Gulf Security, An Iranian Perspective, In: M.E. Ahrari ed, the Gulf and International Security in the 1980's and beyond, New york, St. Martin Press, Inc, 1989.
29. Speigle, Super-Power conflict resolution in the Middle East, Implications on the persian gulf in S.Speigle ed, Conflict management in the Middle East Boulder, Col, West View press, 1992.
30. UNSC, Letter dated 24 Dec 1991. From the Secretary - General addressed to .the President of Security cauncil.
31. Wall Street Journal, June 4. 1996.
32. Washington Times, November 18. 1995.
33. World Bank, Forging a Partner Ship for Environmental Action, Washigton, December 1994.
34. amwaj.media, (2022), UAE latest GCC state to offer Russia-Ukraine

mediation
35. Khaled Mahmoud (2022) Arab Mediation of Ukrainian Crisis: Limited Possibilities, fanack.com
36. Alex Lrwin- Hunt , Russias Ongoing Charm Offensive In Africa Fdi Intelligence September15, 2022, Available AtHttps://Www. Fdiintelligence .Com/Article.
37. World Bank, the war in Ukraine - amplifying an already prevailing food crisis in West Africa and the Sahel region. APRIL 13, 2022.
38. Ukraine conflict will worsen hunger in world's worst crisis zones, wams IRC. London, UK, March 21, 2022.
39. IMF Staff Statement on the Economic Impact of War in Ukraine. March 5, 2022.
40. imf-staff-statement-on-the-economic-impact-of-war-in-Ukraine.
41. Buzan Barry, people state and fear the national security problem in international relations (university of north Catalina press, 1983).
42. Johan Robert, of the war south ermcoridor in adrionbellka and the mass go most (ed).
43. Russian energy security and foreign policy (London:Russian).
44. Simon pirani, jonathan ster and katdjaya finava , the russo Ukraine gas dioput of janury2009 :comprehensive assessent , oxford , institute energy 2009.
45. amwaj.media, (2022), UAE latest GCC state to offer Russia-Ukraine mediation.
46. Khaled Mahmoud (2022) Arab Mediation of Ukrainian Crisis: Limited Possibilities.
47. Alex Lrwin- Hunt, Russias Ongoing Charm Offensive In Africa Fdi Intelligence September15, 2022, Available At https://www.fdiintelligence.com/Article
48. Tehran Times (Newspapers), Tehran 25 Feb 2022.

الفهرس

المستخلص: ..... - ١٠٤ -
الكلمات المفتاحية : ..... - ١٠٤ -
Research Summary: ..... - ١٠٥ -
Key words: ..... - ١٠٥ -
مقدمة: ..... - ١٠٦ -
المطلب الأول: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على القطاع الزراعي المصري ..... - ١١٠ -
الفرع الأول: المساحة المزروعة وحجم الإنتاج ..... - ١١٢ -
الفرع الثاني: تطور حجم الاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من القمح ..... - ١١٣ -
الفرع الثالث: تطور حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي من القمح ..... - ١١٤ -
الفرع الرابع: تطور حجم الواردات من الخارج وخاصة من روسيا وأوكرانيا ..... - ١١٥ -
الفرع الخامس: سياسات تنمية القطاع الزراعي في ضوء التجارب الدولية كآلية للحد من الأزمات الغذائية ..... - ١١٨ -
المطلب الثاني: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع السياحة المصري ..... - ١٢٢ -
الفرع الأول: حجم تأثير الازمة الروسية الأوكرانية على قطاع السياحة في مصر ..... - ١٢٣ -
الفرع الثاني: الجهود المبذولة من الحكومة المصرية لمواجهة اثار الأزمة على قطاع السياحة ..... - ١٢٦ -
المطلب الثالث: تأثير الحرب على معدلات التضخم في مصر ..... - ١٢٧ -
المطلب الرابع: تأثير الحرب على قطاعات محددة في الاقتصاد المصري ..... - ١٣٢ -
الخاتمة: ..... - ١٣٧ -
المراجع ..... - ١٤٢ -
الفهرس ..... - ١٥٠ -